Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EAD/2005/10
22 December 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تحليل سياسات الاقتصاد الكلي لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الإسكوا: تزامن الدورة الاقتصادية وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٦

06-0046

ملخص تنفيذي

تسعى البلدان في منطقة الإسكوا جادة إلى زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. فبينما انضمت غالبية بلدان الإسكوا إلى منظمة التجارة العالمية، وقع البعض اتفاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي أو يوشك على توقيع هذه الاتفاقات. ومع الاتجاه المطرد نحو العولمة على الصعيدين الإقليمي والدولي تواجه المنطقة تحديات نقدية ومالية عديدة. ولذلك قد يكون لتكثيف العمل على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتعاون بشأنها دور أساسي في التمهيد لمزيد من التكامل الإقليمي.

وتتطلع بلدان الإسكوا إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في المستقبل. ومن العناصر الهامة لهذا التكامل زيادة التبادل التجاري عبر الحدود، وذلك بإزالة الحواجز التجارية على النحو المتبع في إطار مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. غير أن عدم استقرار البيئة النقدية والاقتصادية والمالية في بعض إنحاء منطقة الإسكوا يثير شكوكاً حول قدرة سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة على تحقيق الاستقرار اللازم لزيادة التكامل الاقتصادي في المنطقة. وبينما تمضي عملية التحرر التجاري قدماً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، قد يتبين أن السياسات الموضوعة غير قادرة على تحقيق الاستقرار اللازم للتنسيق السليم لسياسات الاقتصاد الكلي في السياق الجديد للتكامل الإقليمي. وقد يتضح بالتالي أن تنسيق تلك السياسات، هو جزء أصيل من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف، وأداة لا غنى عنها لنجاح التكامل الاقتصادي.

ونظراً إلى انخفاض مستوى التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا، تبحث هذه الدراسة في جدوى تعزيز تنسيق السياسات، واعتماد عملة واحدة مشتركة في النهاية. واعتماد العملة الواحدة يمكن أن ينجح إذا استوفيت شروط مناطق العملات المثلى. ومن المبادئ النظرية الأساسية لمناطق العملات المثلى ضرورة تزامن الدورات الاقتصادية لأعضاء الاتحاد النقدي بهدف تنفيذ سياسة نقدية مشتركة. وفي انعدام هذا التناسق دلالة على أن المناطق المختلفة في الاتحاد النقدي قد تتطلب سياسات نقدية مختلفة.

وتحقيقاً لهذا الهدف، تقيّم هذه الدراسة درجة تزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. ولهذا التقييم فائدة في توضيح تأثير كبار الشركاء التجاريين في تقلبات الدورات الاقتصادية المحلية. ولهذا التقييم أيضاً أثر هام في تقدير التكاليف التي تترتب على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والفوائد التي تجنى منه. وبعد تقييم تدابير التجارة البينية (كثافة التجارة) والفوارق في الهيكل الاقتصادي وحصرها، تنتقل هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين كثافة التجارة، والهيكل الاقتصادي، وتزامن الدورات الاقتصادية؛ ثم تتناول كيفية مساهمة التكامل التجاري بين بلدان الإسكوا في تحديد ملامح الدورات الاقتصادية داخل المنطقة في المستقبل.

وتبيّن الأدلة التجريبية الواردة في هذه الدراسة ما يلي: (أ) لم تحقق الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا درجة عالية من التزامن بعد؛ (ب) ترتبط درجة تزامن الدورات الاقتصادية بدرجة كثافة التجارة. ويبدو أن هاتين النتيجتين تشيران إلى أن كثافة التجارة تؤدي إلى مزيد من الترابط في الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. وقد يكون في ذلك خلاصة هامة لصانعي السياسات، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فبما أن إنشاء الاتحاد النقدي يؤدي على الأرجح إلى زيادة حجم التجارة بين البلدان الأعضاء، يمكن أن تستوفى المعايير العامة المتصلة بتزامن الدورات الاقتصادية اللازمة لدخول الاتحاد النقدي في الفترة التي تلي إنشاء الاتحاد إن لم يكن في الفترة التي تسبقه.

أما الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا، فتنفرد بعدد كبير من التقلبات التي لا تزال متجذرة فيها. ونظراً إلى انخفاض مستويات التجارة البينية، وتفاوت مراحل التنمية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأكثر تنوعاً، لا يتوقع أن تحقق سياسات الاقتصاد الكلي الفعالية نفسها ضمن مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولذلك يمكن لتعميق التكامل الاقتصادي أن يفتح الباب أمام أنماط متقدمة في تنسيق السياسات في الأجل الطويل، منها مثلاً، الاتحاد النقدي. وأما في المستقبل القريب، فيلزم اتخاذ تدابير مختلفة على مستوى السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً لمعالجة التقلب الاقتصادي الكلي في هذه البلدان. يكمن التحدي الرئيسي في هذا السياق، في تحسين المؤسسات النقدية والمالية بهدف تعزيز إمكانية اعتماد سياسة فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي، وتوسيع نطاقها في مواجهة التقلبات الدورية المعاكسة.

والاستراتيجية المثلى في هذه الحالة هي أن تنتظر الاقتصادات الأكثر تنوعاً ريثما تنقضي بضعة أعوام على إنشاء اتحاد نقدي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي قبل أن تنخرط في أشكال أخرى لتنسيق السياسات مع هذه المجموعة. ويتوقع أن تمضي عملية التكامل قدماً مع مرور الوقت. وبالتالي، يكون التقارب قد بلغ مرحلة لا تعود فيها الصدمات المتباينة وتداعياتها تشكل خطراً جسيماً.

وخلاصة هذه الدراسة أن الوقت لم يحن بعد لاعتماد عملة مشتركة لمنطقة الإسكوا. غير أن أعضاء الإسكوا بإمكانهم الاستفادة من بعض أشكال تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، منها ستة أشكال تُستعرض في هذه الدراسة وهي: تنسيق السياسات التجارية، وتنسيق السياسات النقدية والمالية، وتنسيق سياسات سعر الصرف، وتنسيق السياسات الضريبية، وتنسيق السياسات الإنمائية، وتنسيق سياسات العمل.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي ..... ج
ملاحظة ..... ز
مقدمة ١

أولاً- أداء منطقة الإسكوا على صعيد النمو وتنسيق السياسات ٥

ألف- نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقلبه: ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٥
باء- سياسة الاقتصاد الكلي: ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٩

ثانياً- أداء التجارة في منطقة الإسكوا: الانفتاح التجاري والشركاء التجاريون حسب المناطق والتجارة البينية ١٧

ألف- الانفتاح التجاري ١٧
باء- الشركاء التجاريون الرئيسيون لمنطقة الإسكوا ١٩
جيم- التجارة البينية في منطقة الإسكوا ٢٠

ثالثاً- توافق حركة الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا ٢٧

ألف- قياس الدورات الاقتصادية: المنهجية والبيانات ٢٧
باء- تزامن الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا: نتائج قياس الترابط ٢٩

رابعاً- تزامن الدورات الاقتصادية والروابط التجارية ٣٢

ألف- التجارة وآثارها على تزامن الدورات الاقتصادية ٣٢
باء- الاستراتيجية التجريبية ٣٣
جيم- أثر كثافة التجارة في تزامن الدورات الاقتصادية: نتائج تجريبية ٣٦

خامساً- الخلاصة والآثار على السياسة العامة والاستنتاجات ٣٩

ألف- الخلاصة ٣٩
باء- الآثار على السياسة العامة ٤١
جيم- الاستنتاجات ٤٩

قائمة الجداول

١- نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا لعامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤ ..... ١٨

٢- النسبة المئوية للتجارة البينية من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٢٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣- معاملات الترابط الثنائي للدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٢٩

٤- تقديرات العوامل المحددة لكثافة التجارة الثنائية ٣٧

٥- تقديرات المتغير الأساسي لأثر كثافة التجارة على ترابط الدورات الاقتصادية ٣٧

قائمة الأشكال

١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الإسكوا والبلدان المتوسطة الدخل، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٥

٢- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٦

٣- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٨

٤- أسعار الصرف في مجموعة من بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ١٠

٥- معدلات التضخم في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ١٢

٦- أسعار الفائدة الإسمية في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ١٥

٧- الانفتاح التجاري نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ١٨

٨- الشركاء الرئيسيون لمنطقة الإسكوا في الاستيراد، ١٩٨٠ و٢٠٠٤ ..... ١٩

٩- الشركاء الرئيسيون لمنطقة الإسكوا في التصدير، ١٩٨٠ و٢٠٠٤ ..... ٢٠

١٠- نسبة الصادرات البينية إلى مجموع الصادرات في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٢١

١١- نسبة الواردات البينية لمنطقة الإسكوا من مجموع الواردات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٢٣

١٢- نسبة التجارة البينية لمنطقة الإسكوا من مجموع التجارة: ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٢٤

ملاحظة

يقصد بالدولارات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يبيّن خلاف ذلك.

مقدمـــة

يقع التكامل الاقتصادي ضمن أولويات جدول أعمال صانعي السياسات في المنطقة. والدليل على هذا الالتزام بتعزيز التجارة وتحقيق التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة اتخاذ مبادرات هامة مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أقر إنشاؤها في عام ١٩٩٧ ومجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ في عام ١٩٨٢. ويعود مفهوم التكامل والوحدة العربية إلى عام ١٩٥٣، وهو عام إنشاء جامعة الدول العربية. والمحرك الرئيسي لهذا التكامل هو تجارة مفتوحة، يدعمها تطوير وتنسيق على مستوى المؤسسات، بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والأعمال التجارية. ويستلزم تحقيق التكامل التجاري تحقيق قدر كاف من الترابط بحيث يصبح المزيد من التكامل ضرورياً ومنشوداً في الوقت ذاته. ويجب أن تكون الغاية النهائية لهذه العملية إنشاء مجموعة وافية من المؤسسات العربية الموحدة وبلوغ الاتحاد النقدي الكامل.

وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري بحث نتائج السياسات المستقلة التي يعتمدها أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للتثبيت الاقتصادي الكلي، ولا سيما أعضاء الإسكوا. فتنفيذ اتفاقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن يحدث آثاراً هامة في ديناميات الاقتصاد الكلي في المنطقة، إذ إن التكامل التجاري والمالي بين الشركاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن يؤدي إلى توثيق الروابط بين الدورات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يمكن لتوافق الدورات الاقتصادية (Business cycles) أن يلغي ضرورة اعتماد سياسات بديلة للاقتصاد الكلي في بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يضعهم في موقع يؤهلهم للمضي قدماً في التنسيق على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي.

وعلى الرغم من القيود التي تحد من فعالية معايير مناطق العملات المثلى (Optimum currency Aria)، تبقى هذه المعايير أساساً جيداً لتقييم جدوى المباشرة في عملية نشطة لتنسيق السياسات في إطار إقليمي. وتتوقف مسألة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على اعتبارات وطنية، وكذلك على عوامل خارجية تنبثق من البعد الإقليمي للصدمات وتداعياتها[١].

وتهدف نظرية مناطق العملات المثلى إلى توضيح فوائد إنشاء اتحاد نقدي وتقليص التشوهات عن طريق اعتماد عملة مشتركة. فالاتحاد النقدي هو المرحلة النهائية من عملية التكامل الاقتصادي، ويدل على وجود منطقة أو مجموعة بلدان تستوفي الصفات التالية: (أ) التداول بعملة واحدة؛ (ب) اعتماد سلطة نقدية واحدة تتحكم بقدر من الاحتياطي المشترك؛ (ج) وجود سياسة واحدة لسعر الصرف؛ (د) العمل باتفاقات للتجارة الحرة والتجارة المفتوحة ضمن المنطقة[٢]. وصحيح أن مزايا العملة المشتركة ومساوئها تختلف من حالة إلى أخرى وتتوقف على الظروف الخاصة بالمنطقة التي تسعى إلى اعتماد عملة مشتركة.

وتحدد الأدبيات النظرية والتجريبية أنماطاً مختلفة للترابط الإقليمي بهدف تقييم مناطق العملات المثلى. وتزامن الدورات الاقتصادية (Business cycle synchronization) هو من المعايير الرئيسية التي تستخدم لتقييم جدوى إنشاء اتحاد نقدي. ومن المعايير الأخرى أوجه التشابه بين أنماط التجارة ومستويات التنمية الاقتصادية، وحركة الأيدي العاملة، وتباين تركيبة السلع الأساسية للإنتاج، واحتمال وجود تحويلات مالية بين الشركاء.

---

(١) H. Escaith, "Regional integration and macroeconomic coordination", *CEPAL Review 82* (April 2004), pp. 55-73.

(٢) T.K. Jayaraman, "Dollarisation of the South Pacific Island Countries: results of a preliminary study" (University of the South Pacific, February 2005), pp. 197-227.

وتركز هذه الدراسة على معيار تزامن الدورات الاقتصادية. فالمعلومات المتصلة بدرجة تزامن الدورات الاقتصادية تتسم بالأهمية لأنها تسلط الضوء على إمكانية المضي في تعميق عملية التكامل الاقتصادي. وهي تكوّن مؤشراً لضرورة اعتماد سياسة نقدية ومالية مستقلة. فمن الأرجح أن أعضاء منطقة التجارة الحرة سينظرون في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التكامل الاقتصادي عندما تكون الدورات الاقتصادية أكثر تشابهاً، ويكون التقلب الاقتصادي الكلي خاضعاً لصدمات مشتركة مع سائر الشركاء التجاريين في المنطقة. ونتيجة لذلك يصبح من المستحسن تنسيق سياسات التثبيت الكلي، وتكون العملة المشتركة هي الشكل النهائي لهذا التنسيق. فعندما يعاني بلد ما في اتحاد نقدي من ركود اقتصادي يعاني منه أعضاء آخرون في الاتحاد، يتكبد هذا البلد خسائر أقل نسبياً عندما يسلم سياسته النقدية للاتحاد. أي أن أسعار الفائدة الملائمة لسائر أعضاء الاتحاد من الأرجح أن تكون ملائمة أيضاً لذلك البلد. غير أن الالتزام بقبول القيود على أسعار الفائدة يمكن أن يترتب عليه مزيد من التكاليف عندما يكون مستوى التوافق بين الدورات الاقتصادية منخفضاً.

وفي المقابل، إذا كانت الصدمات في معظمها ذاتية خاصة بكل بلد (Idiosyncratic shocks)، تؤدي إلى خفض درجة تزامن الدورات الاقتصادية، فمن الأرجح أن التزامن والتنسيق بين السياسات لن يؤدي إلى تقليص التقلبات الاقتصادية الكلية. وهذا يتطلب من السلطات العمل بسياسات نقدية ومالية مستقلة قد تختلف عن السياسات التي يعتمدها الشركاء التجاريون. وتعتبر هذه الاستراتيجية أكثر أهمية في مساعدة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الذاتية وتقليص التباينات الاقتصادية الكلية.

ومن الأهمية أيضاً تقييم درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين البلدان العربية، للإحاطة بتأثير الشركاء التجاريين على تباينات الدورات الاقتصادية المحلية. وكلما ارتفع مستوى الترابط بين الشركاء التجاريين في المنطقة، كلما ازدادت الفائدة من منطقة العملة المشتركة.

غير أن التطبيق المباشر لمعايير مناطق العملات المثلى يمكن أن يكون مضللاً. فمن الممكن أن تستوفي المنطقة المعايير تحديداً بعد أن تدخل اتحاداً نقدياً، إذ إن الدورات الاقتصادية يمكن أن تصبح أكثر تزامناً نتيجة لزيادة حجم التجارة بين البلدان الأعضاء. ومن المصادر المحتملة الأخرى لرفع مستوى الترابط بين الدورات الاقتصادية في الاتحاد النقدي زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية[٣]. وهذا يعني أن مناطق العملات التي لا تستوفي الشروط المثلى قبل دخول الاتحاد النقدي (ex-ante) يمكن أن تستوفي هذه الشروط بعد دخول الاتحاد النقدي (ex-post)، لأن زيادة الترابط التجاري يعزز الترابط بين الدورات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أجرى غليك وروز مؤخراً دراسة استخدما فيها عينة من ٢١٧ بلداً على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٧. وأظهرت الدراسة أن البلدان التي كانت قد انضمت إلى اتحاد نقدي شهدت زيادة كبيرة في حجم التجارة من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، وأن هذه الزيادة بلغت نسبة ٣٠٠ في المائة[٤]. وأوردت دراسة أخرى أجراها روز قبل ذلك، بيانات عن عدد كبير من البلدان على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠. وأظهرت هذه الدراسة أن حجم التجارة الثنائية بين بلدين يتداولان

---

(٣) في بحث العلاقة بين التكامل التجاري وتزامن الدورات الاقتصادية، يزعم فرنك وروز أن معايير مناطق العملات المثلى هي معايير متأصلة فيها. J. Frankel and A. Rose, "The endogeneity of the optimum currency area criteria" (National Bureau of Economic Research, August 1996).

(٤) R. Glick and A. Rose, "Does a currency union affect trade? The time series evidence", *European Economic Review*, vol. 46, Issue 6 (2002), pp. 1125-1151.

العملة نفسها كان أكبر من حجم التجارة بين بلدين يعمل كل بعملته[٥]. وعلاوة على ذلك، يشير فرنكل وروز إلى أن الاتحاد النقدي يمكن أن يزيد حجم التجارة مع بلدان أعضاء في اتحاد نقدي آخر ثلاث مـــرات، دون وجود أية أدلة على حدوث تحويل في مسار التجارة[٦].

ومن الناحية النظرية، يبقى أثر التكامل التجاري على تزامن الدورات الاقتصادية غامضـــاً، بمـــا أن ازدياد التجارة قد يؤدي إما إلى تباعد الدورات الاقتصادية أو إلى تقاربها[٧]. فالتزامن الاقتصادي الكلي ليس بالضرورة نتاجاً مباشراً للتكامل التجاري. فإذا أدى التكامل التجاري إلى زيادة حصة التجارة البينية داخـــل القطاعات تصبح الدورات الاقتصادية أكثر توافقاً، إذ تؤثر الصدمات التي تلحق بقطاعات معينة على الشركاء التجاريين بالطريقة نفسها (صدمات مشتركة). وفي المقابل تشير بعض الحجج النظرية إلـــى أن التكـــامل الاقتصادي بين بلدان غير متشابهة يمكن أن يؤدي في الواقع إلى تقليص التزامن الاقتصادي الكلي، وليـــس إلى زيادته، وذلك عن طريق زيادة التجارة بين القطاعات باعتبارها جزءاً من عملية التخصص في البلـــدان المعنية، مما يعرض تلك البلدان لصدمات غير متشابهة (A symmetric shocks). أي إذا أدى التكامل التجاري إلى مزيد من التخصص، يمكن أن تصبح الدورات الاقتصادية أقل تزامناً، إذ تصبـــح الصدمـــات الخاصـــة بقطاعات معينة (الصدمات الذاتية) هي التي تحدد معالم الدورات الاقتصادية. غير أن التجارة ليست العـــامل الوحيد الذي يؤثر في تزامن الدورات الاقتصادية، بل هناك عوامل أخرى منها تشابه هيكل الإنتاج، وتنســـيق السياسات، والتكامل المالي.

وفي المنطقة العربية، يستهدف إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تخفيف التقلبات الاقتصادية الكلية عن طريق تصميم سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي وإنشاء مؤسســـات مناســـبة لدعمـــها. فالتقلبـــات الاقتصادية الكلية يحتمل أن تشكل عائقاً أمام كل بلد يرغب في جني الفوائد الكاملة من التكامل الاقتصـــادي. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن تلك الفوائد تتراكم عبر مصدرين رئيســـيين همـــا التجـــارة والاســـتثمار؛ والتقلبات الاقتصادية الكلية التي تكون عادة حادة في منطقة الإسكوا، تشكل حـــاجزاً منيعـــاً أمـــام تدفقـــات التجارة والاستثمار.

ونظراً إلى انخفاض مستوى التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا، تقيّم هذه الدراسة مـــا إذا كـــان يجب على أعضاء الإسكوا أن يسيروا في عملية تنسيق السياسات، التي تؤول إلى اتحاد نقدي، أو أن يكثفـــوا التجارة البينية قبل التحرك باتجاه تعزيز تنسيق السياسات. فمزايا إنشاء اتحاد نقدي بغنى عـــن التوضيـــح، ولا سيما في تعزيز التجارة والنمو، أما مساوئه فمن أبرزها فقدان القدرة على اتباع سياسة نقدية مستقلة[٨].

ونتيجة لذلك، لا بد من استكشاف كيفية ترجيح المزايا على المساوئ. ومن العوامل الحاسمة علـــى هذا الصعيد نوع محدد من التقارب بين البلدان المرشحة لدخول أي اتحـــاد نقـــدي هـــو تزامـــن الـــدورات الاقتصادية. ومن العوامل الحاسمة أيضاً تشابه الهياكل الاقتصادية، ولا سيما حصص مختلـــف القطاعـــات

---

(٥) A. Rose, "One money, one market: estimating the effect of common currencies on trade", *Economic Policy*, Issue 30 (2000), pp. 7-45.

(٦) تحديداً كل زيادة بنسبة واحد في المائة في حجم تجارة بلد ما (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تؤدي إلى زيادة لا تقـــل عن ثلث النقطة المئوية في دخل الفرد. J. Frankel and A. Rose, "An estimate of the effect of common currencies on trade and income", *The Quarterly Journal of Economics* (May 2002), pp. 437-466.

(٧) K. Shin and Y. Wang, "Trade integration and business cycle synchronization in East Asia", *Asian Economic Papers 2:3* (The Earth Institute at Columbia University and the Massachusetts Institute of Technology, 2004).

(٨) For more on this debate, see J. Frankel, "Real convergence and Euro adoption in Central and Eastern Europe: trade and business cycle correlations as endogenous criteria for joining EMU" (2004), which was presented at the Conference on Euro Adoption in the Accession Countries - Opportunities and Challenges, (Prague, 2-3 February 2004).

في الاقتصاد. ومع أن الفوارق في تركيبة الاقتصاد يمكن أن تكون مصدراً أساسياً للفوائد التجارية، يمكن أن تكون هذه الفوارق أيضاً مصدراً للصدمات غير المتشابهة[٩].

وتحلل هذه الدراسة التسلسل الأمثل لمراحل تعميق التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا. وفي هذا السياق تثار مسألتان هما: (أ) هل التسلسل المعتمد هو الأنسب لمنطقة الإسكوا في ظل انخفاض درجة الترابط التجاري؛ (ب) إذا كانت التجارة المفتوحة هي محرك التكامل الإقليمي هل المطلوب أولاً تنسيق السياسة الاقتصادية كوسيلة لتعزيز نمو التجارة بين البلدان ذات المستويات المنخفضة في التجارة البينية أم أن نمو التجارة يؤدي إلى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي.

ويشير البحث إلى أن الاتحاد النقدي يمكن أن يكون محركاً للتكامل الاقتصادي[١٠]. وإضافة إلى ذلك، يظهر البحث الذي يتناول مزايا الاستقرار التي تتسم بها العملة المشتركة أن البلدان التي تعمل بعملة مشتركة تفوقت في أدائها على البلدان التي تعمل بعملات وطنية[١١]. والبلدان المنضمة إلى اتحاد نقدي تسجل معدلات تضخم أدنى وأداء أفضل على صعيد النمو، وذلك من البلدان التي تعتمد عملات وطنية، على الرغم من التقلبات الحادة. وتفيد الأبحاث المتاحة عموماً بأن تعميق تنسيق السياسات يمكن أن يكون نقطة البداية المثلى في عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان التي تسجل معدلات منخفضة في التجارة البينية، وتحمل تاريخاً من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي كما هي الحال في منطقة الإسكوا.

وتقع هذه الدراسة في خمسة فصول. يتضمن الفصل الأول لمحة عامة عن مسألة التناسق في منطقة الإسكوا ومدى استعداد المنطقة لتنسيق السياسات، ومن ثم لإنشاء اتحاد نقدي. وفي هذا السياق يُحلل التناسق بمناقشة أداء المنطقة على صعيد النمو، والتقلب في عملية تنسيق السياسات طوال العقدين الماضيين. وزيادة التجارة عبر الحدود هي من العناصر الهامة في التكامل الإقليمي، وذلك بإزالة الحواجز التجارية على النحو المتوخى في مبادرات مثل مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبهدف تقييم مدى مساهمة هذه المبادرات في تعزيز التجارة البينية، يتناول الفصل الثاني الانفتاح التجاري والترابط التجاري في منطقة الإسكوا. ويتضمن الفصل الثالث بعض تدابير تحقيق التزامن في الدورات الاقتصادية في المنطقة، استناداً إلى أدوات مختلفة في الاقتصاد القياسي وبيانات سنوية.

ويتضح أن التكامل التجاري هو عملية دينامية، فكما تتغير كثافة التدفقات التجارية وتركيبتها، يتغير كذلك الشركاء في الدورات الاقتصادية. ويقيم الفصل الرابع نتائج تعزيز التكامل التجاري، وأثر كثافة التجارة على التزامن في الدورات الاقتصادية. ويحلل هذا الفصل الصلة بين هيكل التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. واستناداً إلى النتائج التجريبية المستخلصة من هذه الدراسة، يتضمن الفصل الخامس بعض الاستنتاجات والآثار على السياسة العامة لمنطقة الإسكوا[١٢].

---

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) A. Rose, "One money, one market: estimating the effect of common currencies on trade", *Economic Policy* (2000).

(١١) S. Edwards and I. Magendzo S. Edwards and I. Magendzo, "A currency of one's own? An empirical investigation on dollarization and independent currency unions", Working Paper 9514 (National Bureau of Economic Research, February 2003), which is available at: www.nber.org/papers/w9514.

(١٢) يستند النموذج الوارد في الفصل الرابع إلى: J. Frankel and A. Rose, "The endogeneity of the optimum currency area criteria" (National Bureau of Economic Research, August 1996).

أولاً- أداء منطقة الإسكوا على صعيد النمو وتنسيق السياسات

عانت منطقة الإسكوا طوال العقد الماضي من عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وحدة تقلب معدلات النمو، وضعف تنسيق السياسات على صعيد المنطقة. ويمكن أن يكون التقلب الاقتصادي الكلي عائقاً أمام أي بلد يريد أن يجني الفوائد الكاملة من التكامل التجاري. لذلك يطرح انعدام تنسيق السياسات بين بلدان الإسكوا مسائل جديدة تتصل بوضع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة لمعالجة التقلب. ويتناول هذا الفصل خصائص أداء منطقة الإسكوا على صعيد النمو والتقلب في الناتج المحلي الإجمالي، ويحلل أيضاً تطور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية خلال العقدين الماضيين.

ألف- نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقلبه: ١٩٨٠-٢٠٠٤

سجل متوسط النمو في منطقة الإسكوا تحسناً ملموساً بين عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. غير أن معدلات النمو اتخذت مساراً متقلباً، ولا سيما خلال العقد الأول. ويبقى التقلب، على الرغم من التراجع الملحوظ الذي شهده مسألة أساسية يمكن أن تشكل عائقاً أمام الكفاءة والنمو والاستثمار في منطقة الإسكوا.

١- نمو الناتج المحلي الإجمالي

خلال العقدين الماضيين، بلغ النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا معدلاً أدنى من المعدلات التي سجلها في غالبية المناطق المتوسطة والمنخفضة الدخل. فبين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤، بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٥ في المائة في منطقة الإسكوا، مقابل متوسط قدره ٨ في المائة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و٥,٥ في المائة في جنوب آسيا[١٣]. ويوضح الشكل ١ معدلي النمو السنوي لمنطقة الإسكوا وللبلدان المتوسطة الدخل[١٤].

الشكل ١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الإسكوا والبلدان المتوسطة الدخل، ١٩٨٠-٢٠٠٤

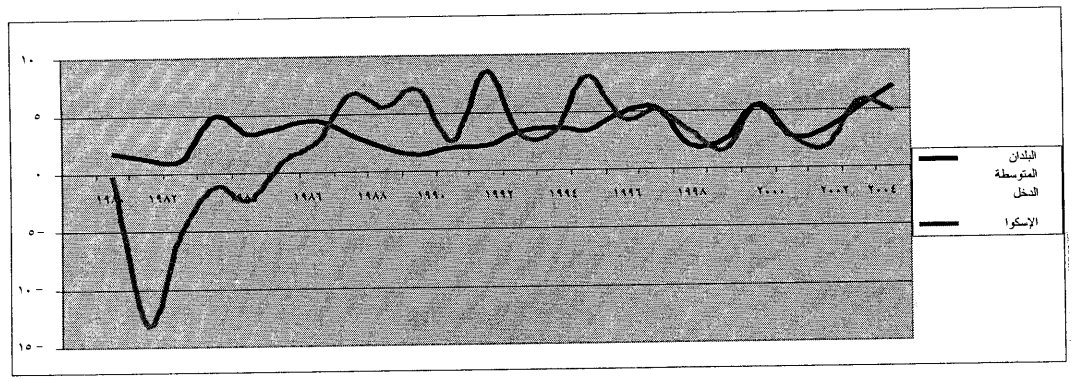

المصدر: دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (النشرات الصادرة في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢)؛ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/EAD/2005/6)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٥.

---

(١٣) خلافاً للمنطقة التي شهدت نمواً سريعاً، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً بطيئاً خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، إذ سجلت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ معدلها السنوي ٢,٤ في المائة.

(١٤) حددت مؤشرات التنمية العالمية البلدان المتوسطة الدخل على أنها البلدان التي، في عام ٢٠٠٤، تراوح نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي بين ٨٢٥ و١٠ ٠٦٥ دولاراً.

ويتضح من الشكل ١ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا انتعش في النصف الأول من الثمانينات بعد أن كانت المنطقة قد شهدت انخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي في النصف الأول من تلك الفترة. وفي مطلع التسعينات، تجاوز معدل النمو السنوي في منطقة الإسكوا متوسط مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. ومنذ عام ١٩٩٧، تتبع معدلات النمو في منطقة الإسكوا نمطاً مشابهاً لنمط النمو في البلدان المتوسطة الدخل.

ويوضح الشكل ٢ معدلات النمو السنوي في أحد عشر بلداً أعضاء في الإسكوا للفترتين ١٩٨٠-١٩٩١ و١٩٩٢-٢٠٠٤. ويلاحظ أن متوسط النمو السنوي في منطقة الإسكوا، الذي قارب الصفر في الفترة الأولى، تحسن ليبلغ ٤,٥ في المائة في الفترة الثانية.

وشهد النصف الأول من الثمانينات انخفاضاً حاداً في أسعار النفط أدى إلى تباطؤ اقتصادي شديد في بلدان عديدة مصدرة للنفط من منطقة الإسكوا. وفي النصف الثاني من الثمانينات، ارتفعت معدلات النمو باطراد بينما ظلت أسعار النفط على انخفاضها حتى اندلاع حرب الخليج الأولى. وفي الأعوام الماضية، سجلت غالبية بلدان المنطقة معدلات نمو مرتفعة نسبياً، مصدرها الرئيسي اتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع اعتباراً من عام ١٩٩٩. والنمو في المملكة العربية السعودية هو المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة بوجه عام. ومع أن حصة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية قد انخفضت من ٥٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٤، لا يزال اقتصاد المملكة أكبر اقتصاد في المنطقة. ونتيجة لذلك، يقدم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١ تفسيراً وافياً لضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا لهذه الفترة. وعندما تستثنى المملكة العربية السعودية من العينة، يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في المنطقة ٢,٤ في المائة في الفترة الأولى و٥,٤ في المائة في الفترة الثانية.

الشكل ٢- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

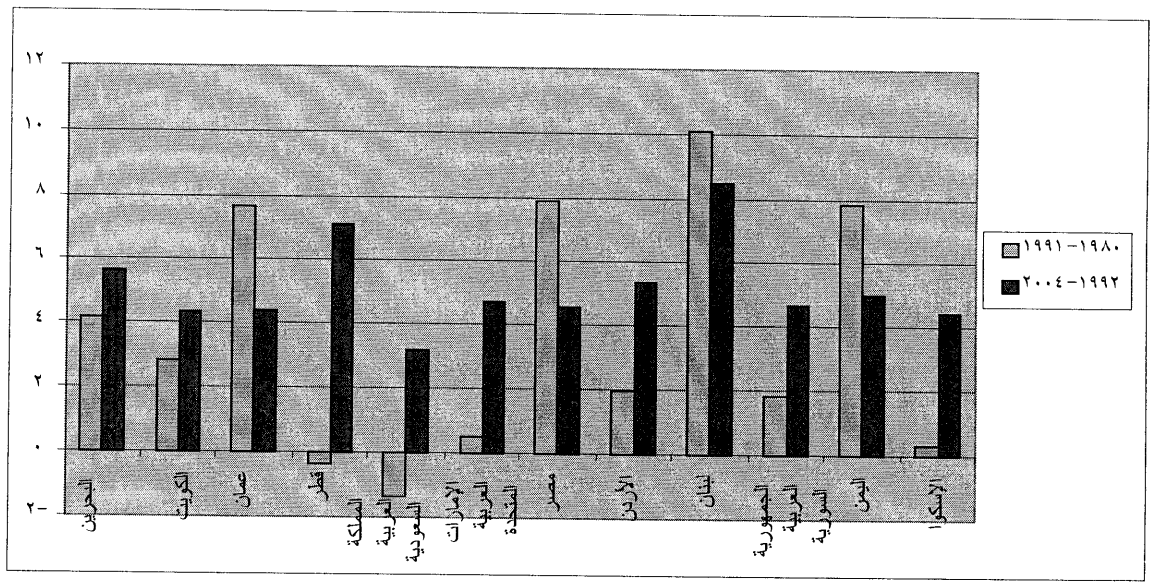

المصدر: دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (النشرات الصادرة في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢)؛ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/EAD/2005/6).

ونظراً إلى الفوارق بين الهياكل الاقتصادية لبلدان الإسكوا، يستحسن تقسيم تلك البلدان إلى مجموعتين هما: (أ) مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وتضم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ (ب) ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وتضم الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، واليمن.

ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كان متوسط النمو السنوي سالباً في فترة الثمانينات، والسبب الرئيسي في ذلك ضعف أداء اقتصاد المملكة العربية السعودية. وخلال التسعينات، انقلب الاتجاه الانحداري في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، فنما هذا الناتج بمعدل سنوي بلغ ٣,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤، مما يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة بهبوط بلغ متوسطه السنوي ٠,١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩١. ومن المؤكد أن نمط النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي يتأثر تأثراً شديداً بتطورات أسواق النفط. غير أن الشكل ٢ يوضح أن الأداء الاقتصادي خلال العقدين الماضيين اتسم بفوارق كبيرة حتى بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتضح هذه الفوارق في متوسط معدل النمو الذي تجاوز في البحرين وعُمان بكثير متوسط معدل النمو في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ولا سيما في الثمانينات. فقد بلغ متوسط النمو السنوي في عُمان ٧,٦ في المائة، وهو أعلى معدل سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة، تلاه متوسط النمو السنوي في البحرين حيث بلغ ٤,٢ في المائة، ثم في الكويت حيث بلغ ٢,٨ في المائة. وفي المملكة العربية السعودية سجل النمو السنوي معدلاً سالباً (-١,٤ في المائة) خلال الفترة الأولى. غير أن هذا الاتجاه انقلب خلال الفترة الثانية، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسطه ٣,٢ في المائة. وفي قطر والإمارات العربية المتحدة، سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً بين الفترتين الأولى والثانية، فازداد من متوسط قدره -٠,٤ إلى ٧,١ في قطر ومن ٠,٥ إلى ٤,٧ في الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى الارتفاع السريع في أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٢ إلى رفد الانتعاش الاقتصادي القوي الذي شهدته منطقة الإسكوا، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وخلافاً لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجلت مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نمواً إيجابياً في الفترتين. فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١، بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان ٦,٤ في المائة. وبين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤، شهدت هذه المجموعة تراجعاً في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط قدره ٤,٩ في المائة. وحقق الأردن والجمهورية العربية السورية نمواً في الفترة الثانية فاق النمو الذي حققه البلدان في الفترة الأولى، بينما شهدت سائر بلدان المجموعة انخفاضاً في معدلات النمو بين الفترتين الأولى والثانية، من ٧,٩ إلى ٤,٥ في المائة في مصر، ومن ١٠ إلى ٨,٥ في المائة في لبنان، و٧,٩ إلى ٥,٠ في المائة في اليمن.

٢- تقلب الناتج المحلي الإجمالي

شهدت منطقة الإسكوا، إضافة إلى الانخفاض النسبي في معدلات النمو، تقلباً شديداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. ويظهر الشكل ١ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة كانت شديدة التقلب في الثمانينات، وأقل تقلباً بكثير في الفترة الثانية. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتقلب الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، لأن هذا التقلب يمكن أن يقلص فوائد التكامل الاقتصادي، إذ يقيد تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي التي هي السبيل لتراكم الأرباح.

ويدل التقلب الاقتصادي الكلي في منطقة الإسكوا على وجود صدمات خارجية، ولا سيما على صعيد أسعار النفط، وكذلك على الافتقار إلى سياسات الاقتصاد الكلي الكافية والأنظمة المالية المتطورة التي يمكن أن تكون عاملاً في امتصاص الصدمات. والواقع أن أسعار النفط اتبعت نمطاً مشابهاً، فقد اتسمت بتقلب شديد في فترة الثمانينات، وتقلب أقل شدة في فترة التسعينات.

ويبيّن الشكل ٣ مدى تقلب الناتج المحلي الإجمالي مقيساً بمتوسط الانحرافات المعيارية في بلدان الإسكوا خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩١ و١٩٩٢-٢٠٠٤. فبوجه عام تراجع التقلب كثيراً في منطقة الإسكوا. وفي الفترة الثانية، بلغ التقلب مستوى أدنى بكثير من المستوى الذي شهدته منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأعلى بقليل من المستوى الذي شهدته منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي[١٥]. وخلال فترة الثمانينات، سجلت الإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية أعلى درجات التقلب في المنطقة. ومع أن تقلب الناتج المحلي الإجمالي في لبنان سجل تراجعاً كبيراً بين فترتي الثمانينات والتسعينات، ظل هو الأعلى في المنطقة، تليه الكويت.

الشكل ٣- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤
(الانحرافات المعيارية)

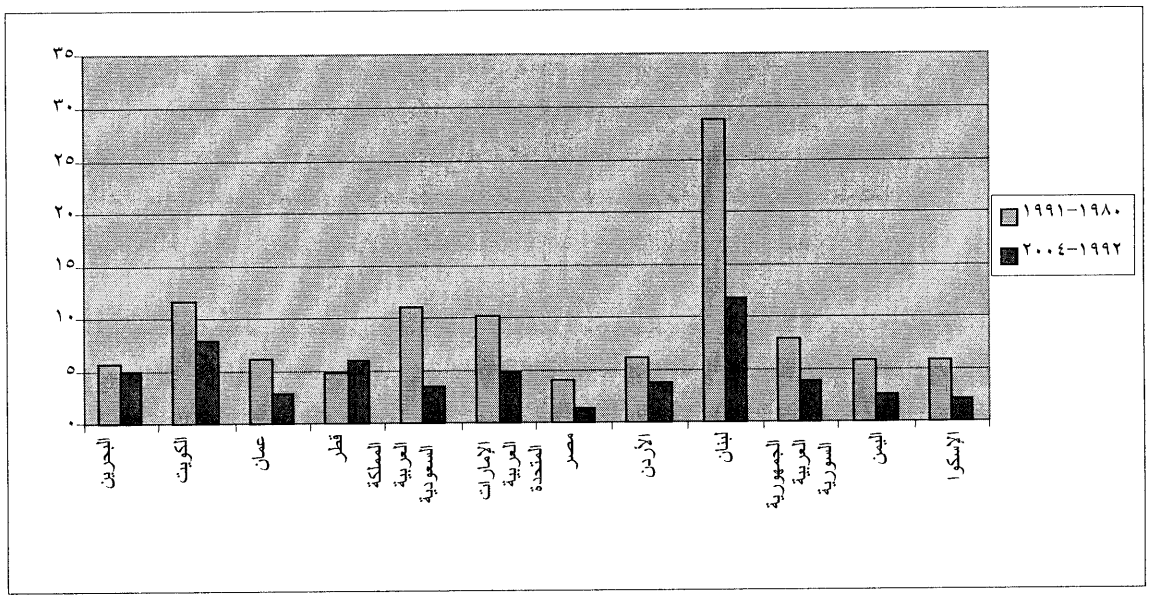

المصدر: استندت الحسابات إلى: دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (النشرات الصادرة في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢)؛ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/EAD/2005/6).

وعلى الرغم من التراجع الكبير في تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، لا يزال يستحسن حدوث المزيد من التراجع. فالأدلة التجريبية تشير إلى أن التقلب يعوق النمو الاقتصادي، إذ

(١٥) خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤، بلغ الانحراف المعياري في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,١٨ نقطة في منطقة الإسكوا، و٤,٠٤ نقاط في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و١,٩٣ نقطة في أمريكا اللاتينية.

يضعف الإنتاجية ويثني عن الاستثمار[١٦]. وبارتفاع حدة التقلب الاقتصادي الكلي، يلقى العملاء الاقتصاديون أنفسهم في حالة يغلب عليها عدم اليقين. وهذا يثنيهم عن الاضطلاع بأنشطة استثمارية، لأن العودة عن القرارات، في الكثير من الأحيان، يترتب عليها تكاليف باهظة. وعلاوة على ذلك، يضعف التقلب قدرة العملاء الاقتصاديين على تخصيص الموارد بكفاءة لأن عدم الاستقرار العام على صعيد الاقتصاد الكلي يمكن أن يحجب المعلومات المفيدة التي تنطوي عليها المؤشرات النسبية للأسعار والربحية. وقد أثبتت دراسات تجريبية عديدة أن التقلب الاقتصادي الكلي، ولا سيما التباين في سعر الصرف الحقيقي، يعوق التجارة الخارجية كذلك[١٧].

وبناء على ما تقدم يتضح أن منطقة الإسكوا، خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، حققت تحسناً من حيث متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومدى تقلب نمو هذا الناتج.

باء- سياسة الاقتصاد الكلي: ١٩٨٠-٢٠٠٤

ساد منطقة الإسكوا، طوال العقدين الماضيين، جو من عدم الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي، كانت له تداعيات سلبية على مساعي التكامل الإقليمي. فقد شهدت بلدان الإسكوا فترات متتالية من عدم الاستقرار النقدي أعاقت الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بين اقتصاداتها. وعلى الصعيد النقدي، رُبطت أسعار الصرف عموماً بالدولار، ولم تحقق السياسة النقدية للأنظمة المربوطة إسمياً بالدولار النجاح ذاته في جميع أنحاء المنطقة. فقد شهد عدد من بلدان المنطقة فترات متتالية من التضخم المحلي المرتفع، رافقتها زيادة في المعروض النقدي. وكانت نتيجة ذلك ارتفاعاً مطرداً في أسعار الصرف الحقيقية شهدته بعض بلدان الإسكوا.

١- سياسات أسعار الصرف في منطقة الإسكوا: ١٩٨٠-٢٠٠٤

حاولت بلدان الإسكوا السيطرة على ضغوط التضخم وتخفيفها، وذلك عن طريق ربط عملاتها بعملة تتسم بمعدل تضخم منخفض نسبياً، كالدولار، وبالاعتماد على سياسات رفع أسعار الفائدة لحماية سعر الصرف. ومع أن هذه السياسة ساعدت تلك البلدان على تخفيف حدة التضخم، أدت إلى ارتفاع مطرد في سعر الصرف الحقيقي في بعض البلدان، وأضعفت القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وسببت تقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأحدثت عجزاً ضخماً في التجارة والميزانية. وفي بعض بلدان الإسكوا، أدى اعتماد نظام صارم لسعر الصرف الإسمي، يرافقه سياسة مضادة للتضخم، إلى ارتفاع متراكم ومفرط في سعر الصرف الحقيقي. وهذا أدى إلى تخفيض حاد في قيمة الجنيه المصري خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ والليرة اللبنانية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. غير أن تثبيت ربط سعر الصرف في بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يزال يؤدي دوراً أساسياً بينما تستعد هذه البلدان لاعتماد عملة مشتركة بحلول عام ٢٠١٠.

---

(١٦) G. Ramey and V. Ramey, "Cross-country evidence on the link between volatility and growth", *American Economic Review*, 1995, vol. 85, Issue 5, pp. 1138-1151.

(١٧) في التحليل التجريبي لأثر تقلب سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الصادرات في أقل البلدان نمواً، اتضح أن عدم اليقين حيال سعر الصرف الحقيقي يزيد من عنصر المخاطر في المعاملات الخارجية، فيدفع التجار إلى طلب المزيد من الأرباح، مما يقلص حجم التجارة الإجمالية. A. Arize, T. Osang and D. Slottje, "Exchange-rate volatility and foreign trade: evidence from thirteen LDC's", *Journal of Business and Economic Statistics* (American Statistical Association, 2000), pp. 10-17.

وأدى عدم الاستقرار النقدي وعدم استقرار سعر الصرف في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما في مصر والأردن، إلى تخفيض قيمة عملات هذه البلدان مقابل الدولار عدة مرات. فقد اضطرت مصر لتعويم سعر الصرف بعد فترة استقرار شهدته على هذا الصعيد. ويعزى ذلك إلى ضغوط نقدية وسوء إدارة للسياسات النقدية. وخُفضت قيمة الدينار الأردني والجنيه المصري في عام ١٩٨٨ عقب ظروف اقتصادية كلية رديئة سادت البلدين طيلة أعوام. وبلغت نسبة تخفيض الجنيه المصري ٣٠٠ في المائة، إذ هبط من مستوى يكاد يكون مكافئاً للدولار في عام ١٩٨٨ إلى ٣,٢ من الجنيهات المصرية لكل دولار في عام ١٩٩١. وشهدت العملة الأردنية تخفيضاً مماثلاً خلال الفترة نفسها، إذ هبطت قيمة الدينار من ٠,٣٠ من الدنانير لكل دولار في عام ١٩٨٨ إلى ٠,٧١ في عام ١٩٩١. واستقرت قيمة الدينار منذ ذلك الحين بينما تعرض الجنيه المصري للتخفيض مجدداً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤- أسعار الصرف في مجموعة من بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤

ألف- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

١- مصر
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

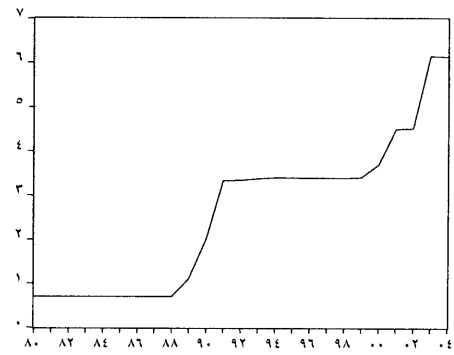

٢- الأردن
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

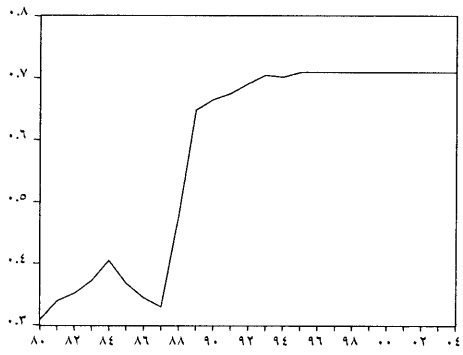

٣- لبنان
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

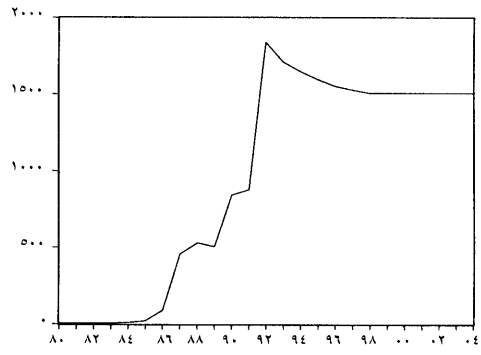

٤- الجمهورية العربية السورية
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

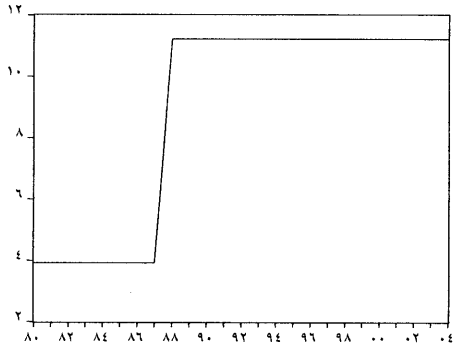

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

١- البحرين
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

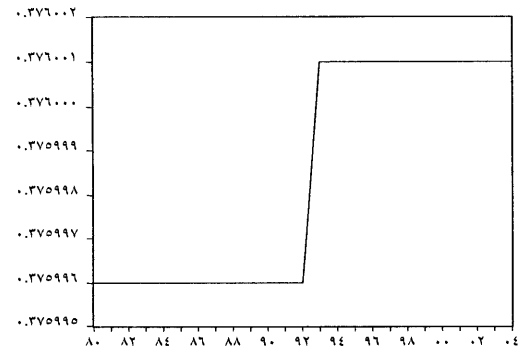

٢- الكويت
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

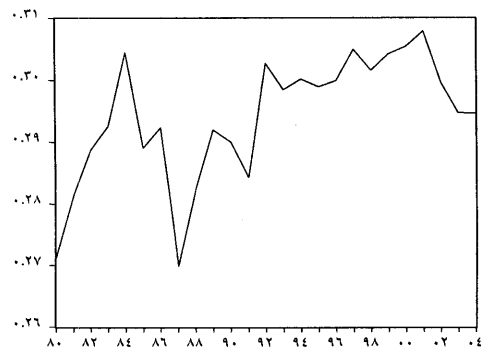

٣- عُمان
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

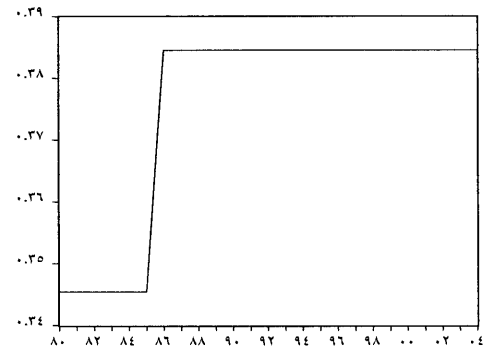

٤- قطر
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

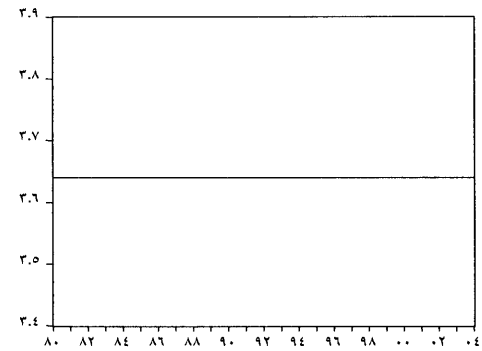

٥- المملكة العربية السعودية
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

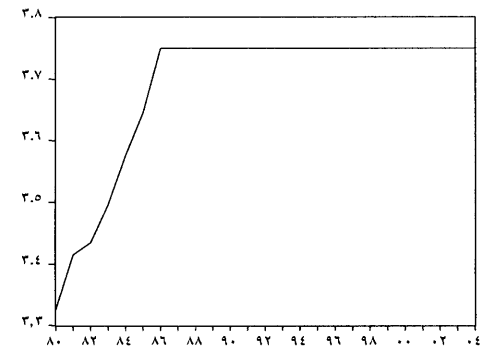

٦- الإمارات العربية المتحدة
(العملة الوطنية مقابل الدولار)

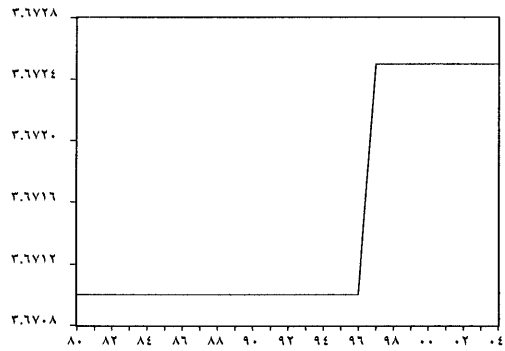

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥)؛ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٥.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي تتخذ أنظمة أسعار الصرف منحى متصلباً ومربوطاً بالدولار، وتتحرك أسعار الصرف فيها ضمن نطاقات ضيقة جداً. فالدينار الكويتي يرتبط فعلياً بالدولار منذ أوائل التسعينات. وقد انخفضت قيمة هذا الدينار من ٠,٢٧ دينار للدولار الواحد في مطلع الثمانينات، إلى ما يقارب ٠,٣٠ للدولار الواحد في عام ١٩٨٤، وتقلب في هامش ضيق حيث تراوح بين ٠,٢٧ دينار و٠,٣١ دينار للدولار الواحد طوال العقدين الماضيين. والريال السعودي يرتبط رسمياً بالدولار منذ أواسط الثمانينات. وبعد أن رُبط هذا الريال على قيمة ٣،٣ ريالات للدولار الواحد في عام ١٩٨٠، انخفضت قيمته بنسبة ١٥ في المائة لتصبح ٣,٧٥ ريالاً للدولار الواحد بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، ليعود ليثبت منذ عام ١٩٨٦ على ٣.٧ ريالات للدولار. وترتبط العملة الوطنية للبحرين وللإمارات العربية المتحدة بالدولار منذ عام ١٩٨٠ أيضاً، على ما يقارب ٠,٣٧ ديناراً بحرينياً و٣,٦٧ من دراهم الإمارات العربية المتحدة للدولار الواحد.

٢- سياسات سعر الفائدة ومعدل التضخم في منطقة الإسكوا: ١٩٨٠-٢٠٠٤

ترافقت فترات تخفيض قيمة العملات مع تعاظم ضغوط التضخم. ففي مصر والأردن قارب معدل التضخم ٢٠ في المائة في أواسط الثمانينات وأواخرها، ثم أخذ يتراجع منذ ذلك الحين ليستقر في أواخر عام ٢٠٠٤ على نسبة ١١ في المائة في مصر و٣ في المائة في الأردن (انظر الشكل ٥). وكان هذا المعدل قد سجل ارتفاعاً حاداً في عام ١٩٨٩، ليقارب ٢٥ في المائة في الأردن والنسبة نفسها تقريباً في مصر. ونجحت السلطات النقدية في البلدين في السيطرة على ضغوط التضخم منذ أواخر الثمانينات باعتماد سياسة نقدية تستهدف تحديد سعر الصرف الإسمي. وبتحديد هذا السعر، استقر معدل التضخم على ما دون ٥ في المائة منذ أواخر التسعينات.

الشكل ٥- معدلات التضخم في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤
(النسب المئوية)

ألف- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

١- مصر

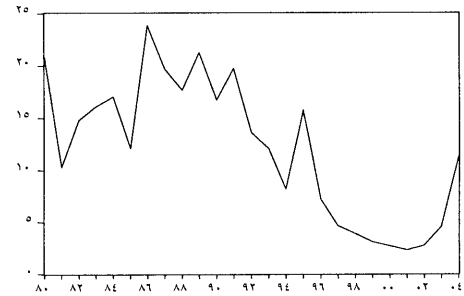

٢- الأردن

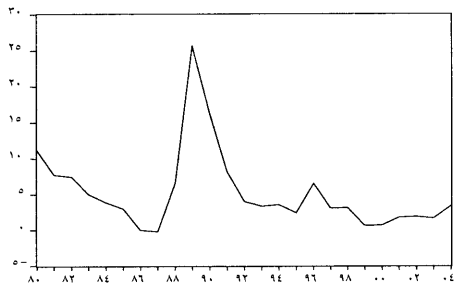

٣- لبنان

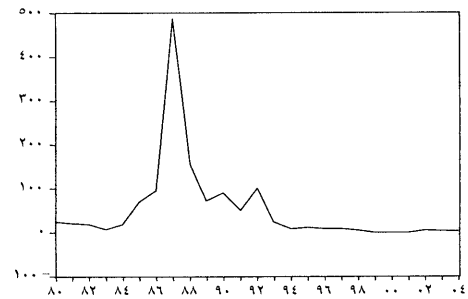

٤- الجمهورية العربية السورية

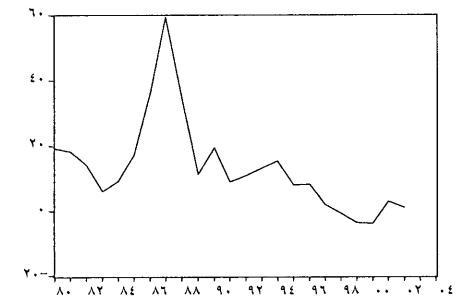

٥- اليمن

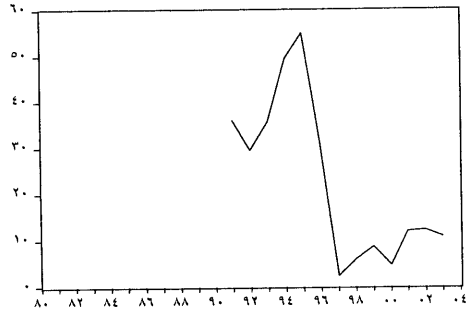

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

١- البحرين

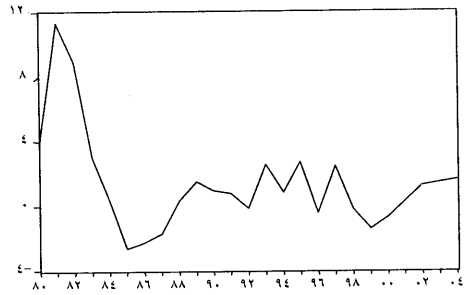

٢- الكويت

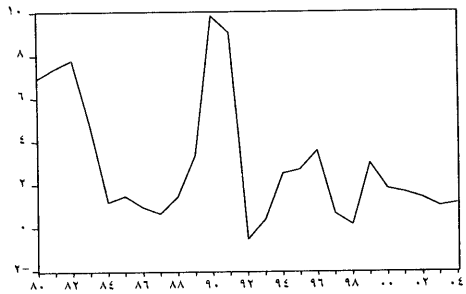

٣- عُمان

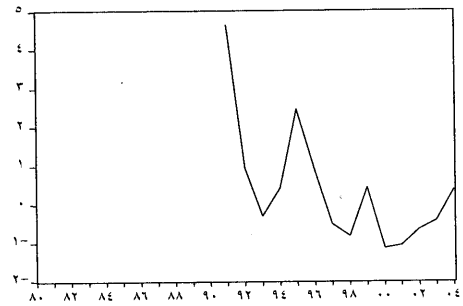

٤- قطر

٥- المملكة العربية السعودية

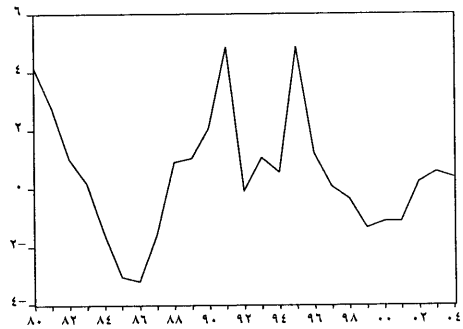

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥)؛ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٥.

ملاحظة: حُسبت معدلات التضخم استناداً إلى مؤشرات الأسعار الاستهلاكية.

وقد شهد لبنان ارتفاعاً شديداً في معدل التضخم في أواخر الثمانينات، غير أنه اتبع سياسة نقدية انكماشية استهدفت تثبيت الأسعار، فنجح في السيطرة على التضخم. ومنذ أوائل التسعينات، أخذ الاقتصاد اللبناني يشهد انخفاضاً حاداً في معدل التضخم، بحيث بات المعدل الحالي يتراوح بين ٢ و٣ في المائة. ونجحت الجمهورية العربية السورية كذلك في إبقاء معدل التضخم دون ٤ إلى ٥ في المائة منذ أوائل التسعينات، فمن معدل أقصى بلغ ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٧، انخفض معدل التضخم في ذلك البلد إلى قرابة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وحقق اليمن وضعاً مماثلاً، إذ تمكن من السيطرة على معدّل التضخم وهو في حالة انخفاض منذ عام ١٩٩١.

وتلاحظ ديناميات مماثلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي البحرين والمملكة العربية السعودية، يبدو أن ضغوط التضخم التي كانت سائدة في أوائل الثمانينات قد احتويت، بحيث قارب معدل التضخم ٢ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٤. وفي الكويت استقر معدل التضخم عند المستوى نفسه عقب ارتفاع حاد كان قد سجله إبان الحرب على الكويت في عام ١٩٩١ (انظر الشكل ٥). وبفضل المنحى الانحداري الذي اتخذته معدلات التضخم عموماً، بدت ضغوط التضخم في منطقة الإسكوا سائرة إلى المزيد من الانحسار قبل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط وإيراداته مؤخراً في عام ٢٠٠٣.

وخلال العقدين الماضيين، أدخلت تعديلات هامة على تصميم السياسات والأدوات النقدية، كما على الأهداف الوسيطة والنهائية. فاستهداف معدل التضخم يحظى بتأييد كبير بين صانعي السياسات مقارنة باستهداف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في البلدان المتقدمة والكثير من البلدان النامية. وهذا التحول الذي حدث مؤخراً يستمد الدعم من أدلة تجريبية دامغة تفيد بأن ارتفاع معدلات التضخم وعدم ضبطها من شأنهما أن يشوها حوافز القطاع الخاص للادخار والاستهلاك والاستثمار والإنتاج، مما يؤدي بالتالي إلى تباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وكانت بلدان كثيرة من أعضاء الإسكوا تسير في هذا الاتجاه قبل عام ٢٠٠٣. ففي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يبدو أن معدلات التضخم قد انحسرت مؤخراً وأن السياسات النقدية تنحو تدريجاً نحو تثبيت الأسعار. ويصح القول نفسه في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث يبدو أن ضغوط التضخم التي سادت تلك البلدان في الثمانينات أخذت تنحسر بحلول عام ٢٠٠٢. غير أن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ أجج التضخم من جديد في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وربما في بلدان أخرى من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وكانت نتيجة انخفاض معدلات التضخم في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً انخفاضاً كبيراً في أسعار الفائدة. ففي مصر بلغ سعر الفائدة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٢، لكنه أخذ ينخفض منذ ذلك الحين حتى بلغ ١١ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٤. وينطبق الواقع نفسه على الأردن حيث انخفضت أسعار الفائدة إلى ما دون ١٠ في المائة، عقب ارتفاعها الشديد في عام ١٩٩٨. وفي الجمهورية العربية السورية بقيت أسعار الفائدة ثابتة عند المستوى ذاته طوال عقدين. وعلى نقيض ذلك، أخذت أسعار الفائدة تنخفض في لبنان منذ عام ١٩٩٥. فبعد أن ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد أقصى قارب ٤٠ في المائة في أواخر الثمانينات، بدأ الاتجاه الانحداري في أوائل التسعينات، ليصل بسعر الفائدة إلى ١٠ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٤. ويتخذ سعر الفائدة منحى انحدارياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً حيث يصل إلى معدلات أدنى من المعدلات التي تشهدها البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

الشكل ٦- أسعار الفائدة الإسمية في بلدان الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤
(أسعار الإقراض بالنسبة المئوية)

ألف- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

١- مصر

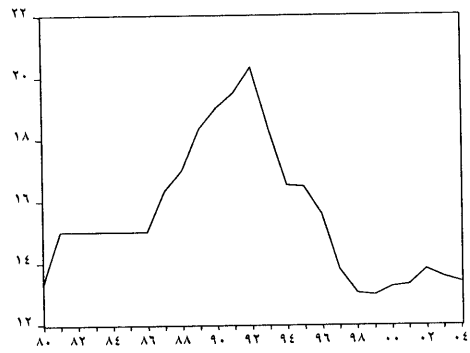

٢- الأردن

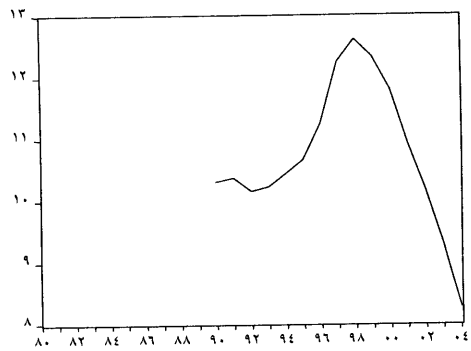

٣- لبنان

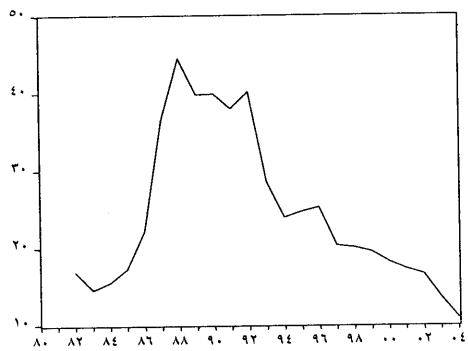

٤- الجمهورية العربية السورية

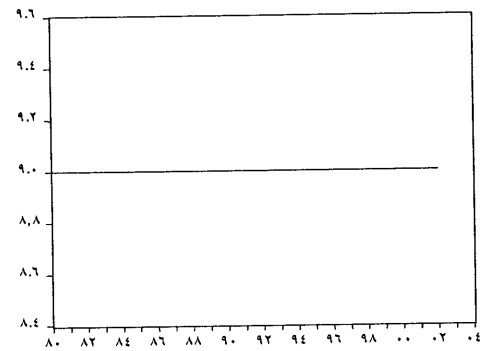

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

١- البحرين

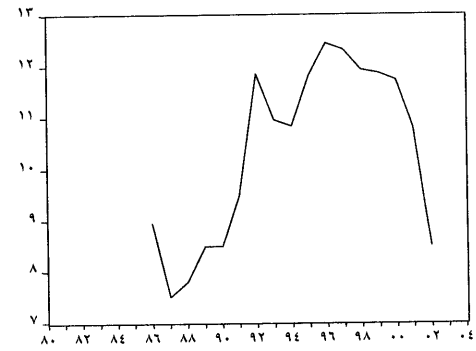

٢- الكويت

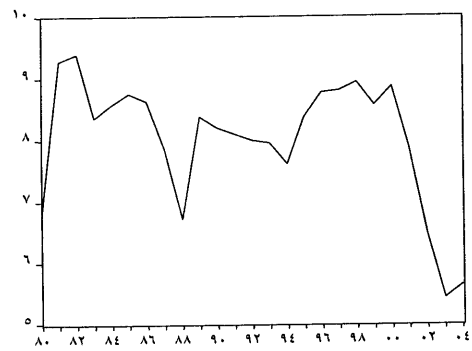

٣- عُمان

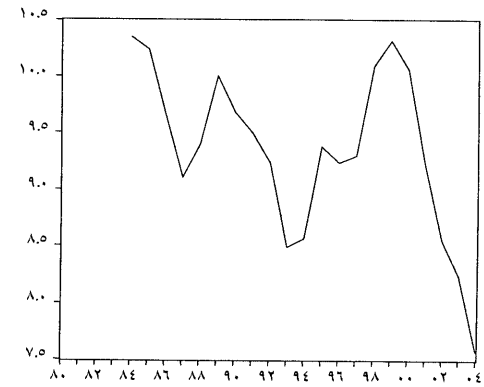

٤- المملكة العربية السعودية

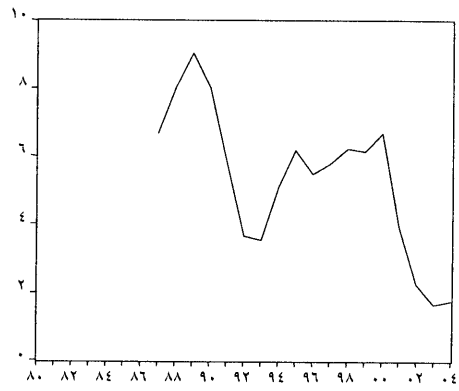

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥)؛ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٥..

ثانياً- أداء التجارة في منطقة الإسكوا: الانفتاح التجاري والشركاء التجاريون حسب المناطق والتجارة البينية

لا تزال حصة التجارة البينية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في منطقة الإسكوا، ولم تشهد أي تحسن في العقدين الماضيين، وذلك على الرغم من إزالة الحواجز التجارية في إطار مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتسهم التجارة في تحسين الأداء الاقتصادي تحسناً مطرداً من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية عن طريق تحسين تخصيص الموارد، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى مجموعة أوسع من عوامل الإنتاج، ومواجهة الضغوط التنافسية. وعلاوة على ذلك، تكتسب الاقتصادات المتجهة نحو التصدير استدامة خارجية وتضمن الطلب الكافي، وهما عاملان ضروريان لأسواق منطقة الإسكوا. وتحتاج غالبية هذه الأسواق إلى تنويع اقتصادي، إذ كثيراً ما تعتمد على الصادرات إما من السلع الأساسية أو من المنتجات الزراعية[١٨].

ولذلك يُتوقع أن يؤدي تحسين التجارة الدولية في منطقة الإسكوا إلى دفع عجلة النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء ورفد النمو. ويستعرض هذا الفصل الأداء التجاري لمنطقة الإسكوا، فيتطرق إلى درجة الانفتاح التجاري في المنطقة، مقيسة بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى توزيع الشركاء التجاريين حسب المناطق، وإلى مستوى أنشطة التجارة البينية نسبة إلى مجموع الأنشطة التجارية.

ألف- الانفتاح التجاري

استأثر مجموع التجارة بحصة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا في أوائل الثمانينات تجاوزت حصته خلال العقدين التاليين. ففي أوائل الثمانينات، بلغت حصة مجموع التجارة في منطقة الإسكوا حوالي ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى ٤١ في المائة فيما بعد، وبقيت على انخفاض نسبي حتى عام ٢٠٠٠، عندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع (انظر الشكل ٧). وفي عام ٢٠٠٤، ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٨ في المائة. وتغلب على التجارة في منطقة الإسكوا الأنشطة التجارية لبلدان مجلس التعاون الخليجي التي بلغت حصتها ٨٢ في المائة من مجموع المنطقة في عام ٢٠٠٤. ونظراً إلى الموقع المهيمن الذي يشغله النفط في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا تتوقف على التطورات التي تطرأ على سوق النفط. ولذلك يمكن أن يعزى ارتفاع نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثمانينات والأعوام الأخيرة إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في تلك الأوقات.

ويوضح الجدول ١ نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في ١١ بلداً من أعضاء الإسكوا، كما في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد ازدادت هذه النسبة خلال العقدين الماضيين في مجموعة بلدان الإسكوا، ما عدا البحرين والكويت ولبنان.

---

(١٨) L. Soderling, "Is the Middle East and North Africa region achieving its trade potential?", IMF Working Paper WP/05/90 (International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, 2005).

الشكل ٧- الانفتاح التجاري نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤ (بالنسبة المئوية)

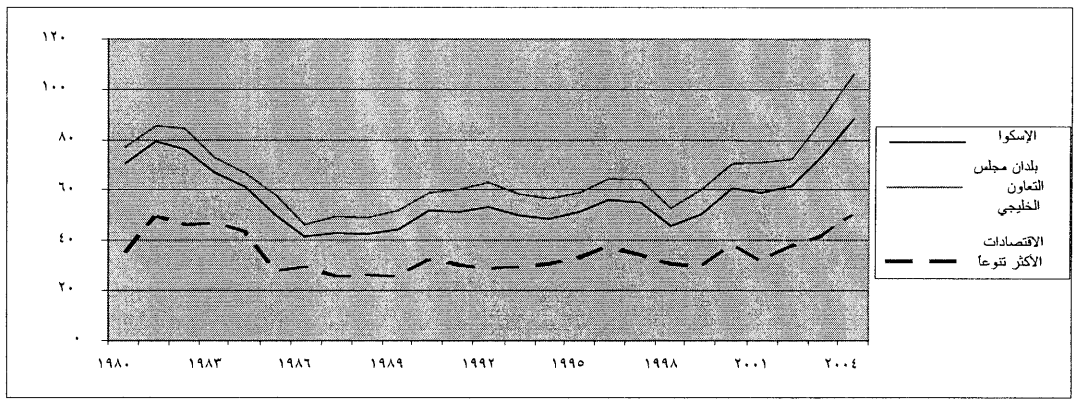

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرات الصادرة في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢)؛ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/EAD/2005/6).

الجدول ١- نسبة مجموع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا لعامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤

	١٩٨٠	٢٠٠٤
الأردن	٦٨,٠٤	١١٩,٣٦
الإمارات العربية المتحدة	٦٥,٧٨	١٦٨,٠٦
البحرين	٢٢٣,٩٣	١٩٤,٨٤
الجمهورية العربية السورية	٥٩,٥٥	٧٦,٧٢
عُمان	٨٤,٠٥	٩٠,١٩
قطر	٦٩,٦٩	١١٧,٠٩
الكويت	٩٨,٩٢	٩٥,٣٦
لبنان	١٢٨,٦١[أ]	٥٦,٠٨
مصر	٢٨,٠٠	٣٣,٥٧
المملكة العربية السعودية	٧٤,٢١	٨٠,٤٢
اليمن	٧٠,٢٧[ب]	٩٣,٤٠
منطقة الإسكوا[ج]	٧٠,٧٢	٨٨,٥٣
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٩,٢٣	٨٧,٦٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٨,٠٩	٤٩,٩٢

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرات الصادرة في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢)؛ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/EAD/2005/6).

ملاحظات: (أ) الرقم الخاص بلبنان عائد لعام ١٩٨١ نظراً لعدم توفر بيانات عن عام ١٩٨٠.
(ب) الرقم الخاص باليمن عائد لعام ١٩٩٠ نظراً لعدم توفر بيانات عن عام ١٩٨٠.
(ج) نظراً لعدم توفر بيانات موثوقة عن العراق وفلسطين لم يُحسب رقم هذين البلدين ضمن متوسط المنطقة.

باء- الشركاء التجاريون الرئيسيون لمنطقة الإسكوا

يبين الشكلان ٨ و٩ كبار الشركاء التجاريين لمنطقة الإسكوا في عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤. فمعظم التدفقات التجارية لمنطقة الإسكوا تجري مع المناطق الصناعية والمناطق الناشئة، ولا سيما مع أوروبا وآسيا[١٩]. وعلى الرغم من قرب المسافة الجغرافية بين بلدان الإسكوا، يتجاوز حجم تجارة تلك البلدان مع البلدان الأوروبية والآسيوية بكثير حجم تجارتها مع اقتصادات أخرى في المنطقة.

ويظهر الشكل ٨ أن أوروبا وآسيا، احتلتا في عام ٢٠٠٤، الموقع الأبرز في الشراكة التجارية للمنطقة من حيث الاستيراد. فقد بلغت نسبة واردات منطقة الإسكوا ٣٣ في المائة من أوروبا و٢٦ في المائة من آسيا من مجموع الواردات. وفي عام ١٩٨٠، كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية المصدرين الرئيسيين للواردات إلى منطقة الإسكوا. وفي ذلك الوقت لم تكن لمنطقة الإسكوا علاقات استيراد هامة مع آسيا. وفي العقدين الماضيين ازدادت حصة واردات المنطقة من آسيا أكثر من الضعف.

أما الوجهة الرئيسية للتصدير في عام ٢٠٠٤، فكانت إلى أوروبا وآسيا واليابان. وفي أوائل الثمانينات، كانت لأوروبا أكبر حصة من صادرات المنطقة. غير أن هذه الحصة انخفضت من نسبة ٣٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٨٠ إلى نسبة لا تتجاوز ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي المقابل، ازدادت حصة آسيا من مجموع الصادرات من ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، وأصبحت آسيا الوجهة الرئيسية لصادرات منطقة الإسكوا.

الشكل ٨- الشركاء الرئيسيون لمنطقة الإسكوا في الاستيراد، ١٩٨٠ و٢٠٠٤

واردات منطقة الإسكوا من مناطق العالم، ١٩٨٠ (النسبة المئوية)

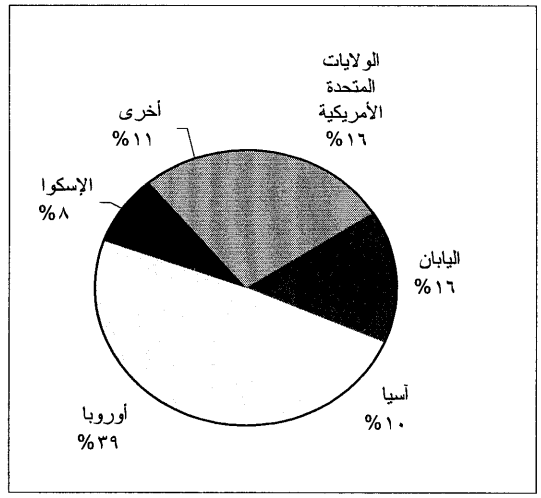

واردات منطقة الإسكوا من مناطق العالم، ٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

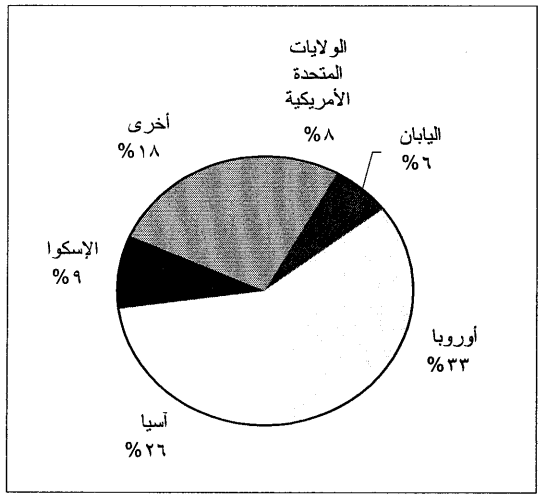

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

(١٩) في هذا السياق، تشمل أوروبا ١٥ بلداً أعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى آيسلندا وسويسرا والنرويج، وتشمل آسيا ٣٠ بلداً من جنوب وشرق آسيا.

الشكل ٩- الشركاء الرئيسيون لمنطقة الإسكوا في التصدير، ١٩٨٠ و٢٠٠٤

صادرات منطقة الإسكوا إلى مناطق العالم، ١٩٨٠ (النسبة المئوية)

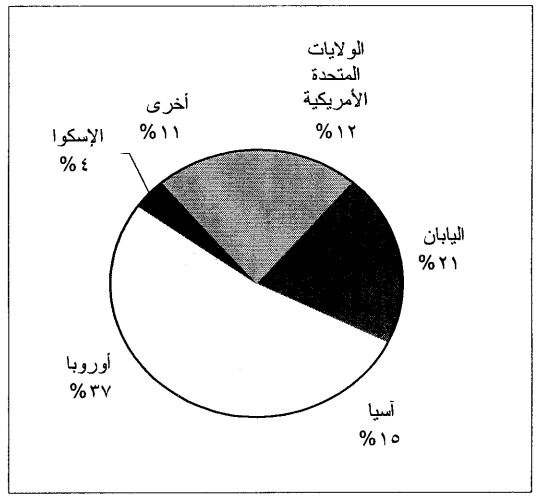

صادرات منطقة الإسكوا إلى مناطق العالم، ٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

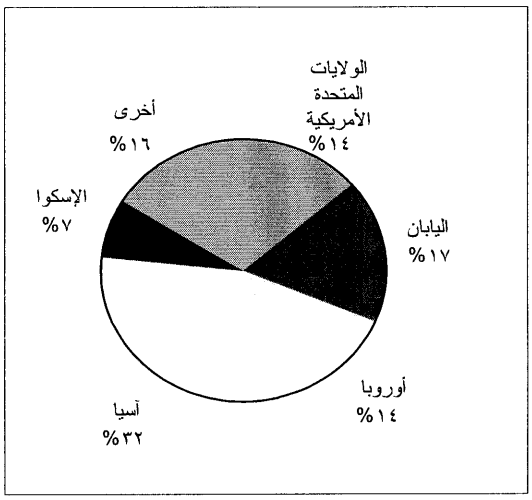

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

جيم- التجارة البينية في منطقة الإسكوا

يوضح الشكلان ٨ و٩ أن حصة التجارة البينية من الواردات والصادرات على السواء كانت منخفضة في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٤، حيث لم تتجاوز نسبة ٩ في المائة من مجموع الواردات و٧ في المائة من مجموع الصادرات. ولم تشهد حركة التجارة البينية في منطقة الإسكوا تحسناً ملحوظاً خلال الفترة موضوع الدراسة. فحصة التجارة بين بلدان الإسكوا من مجموع التجارة لم تسجل سوى زيادة طفيفة، إذ ارتفعت من ٤,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، مما يعني أن هذه التجارة لا تزال تشكل جزءاً يسيراً من مجموع التدفقات التجارية.

وفي عام ١٩٨٠، كانت مناطق أخرى من العالم قد بلغت بالتجارة البينية مستويات أعلى من المستوى الذي وصلت إليه منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٤. فعلى سبيل المثال، تجاوز حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وفي إطار اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في عام ١٩٨٠، بسبع مرات وثلاث مرات، على الترتيب، الرقم الذي حققته منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٤[٢٠]. وعلاوة على ذلك، ازدادت حصة الصادرات البينية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من ٩ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٦، وازدادت حصة الواردات البينية من ١٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٦[٢١].

---

(٢٠) R. Longo and K. Sekkat, "Obstacles to expanding intra-African trade", Working Paper No. 169 (OECD Development Centre, 2001).

(٢١) A. Bevilaqua, "Macroeconomic coordination and commercial integration in Mercosur", Discussion Paper No. 378 (Department of Economics, Puc-Rio, October 1997).

وهذا يشير إلى أن التكامل الإقليمي لا يزال متأخراً في منطقة الإسكوا ويلزم النهوض به. وإذا تحسنت التجارة البينية في المنطقة، فيمكن أن يتعزز النمو من خلال ازدياد المنافسة واتساع السوق مع تعزيز التكامل بين الأسواق الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يتيح توسيع نطاق السوق تحقيق وفورات الحجم، وتوثيق الاتصال بين المنتجين في البلدان الأعضاء، والقضاء على الاحتكارات، مما يعزز عنصر الكفاءة في الشركات. وبصرف النظر عن الحجج الاقتصادية التي تؤيد تعزيز التكامل الإقليمي، إذا نجح تحسين التجارة البينية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، فيمكنه أيضاً أن يسهم في تخفيف التوتر السياسي.

وإزاء ضعف التجارة البينية في المنطقة، انصرفت البلدان العربية إلى محاولات عديدة بقصد وضع ترتيبات تتدرج في إطار التجارة الحرة. وقد أخفق الكثير من هذه المحاولات، وأبرزها اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ ومجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩. وكانت آخر محاولات التكامل التجاري منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخل برنامجها التنفيذي المعني بتسهيل التجارة وتطويرها حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويطبق هذا البرنامج حالياً في سبعة عشرة بلداً من أصل البلدان الاثنين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتضمن هذا البرنامج التنفيذي عناصر رئيسية منها: (أ) إلغاء الحواجز غير الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة على جميع السلع المتبادلة بين البلدان الموقعة في غضون عشرة أعوام؛ (ب) مشاركة القطاع الخاص في رصد عملية التنفيذ؛ (ج) منح أقل البلدان العربية نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة، إضافة إلى فلسطين، معاملة خاصة؛ (د) احترام المعايير الدولية.

ولا تزال التجارة البينية العربية تصطدم بحواجز فنية لم يعالجها الاتفاق، ومنها مسائل الضرائب والرسوم، وقوائم الإعفاءات، وقواعد المنشأ، وقوة آلية تسوية النزاعات؛ والحواجز غير الجمركية. وهذه القضايا العالقة تعوق التكامل الإقليمي، ولا سيما عندما تكون الإرادة السياسية مفقودة.

ولا تزال أنشطة التجارة البينية في بلدان الإسكوا محدودة في الوقت الحاضر. وبهدف تحديد مدى التكامل التجاري في المنطقة، حُسبت نسبة الصادرات البينية إلى مجموع الصادرات في ١١ بلداً من أعضاء الإسكوا طيلة العقدين الماضيين (الشكل ١٠).

الشكل ١٠- نسبة الصادرات البينية إلى مجموع الصادرات في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤

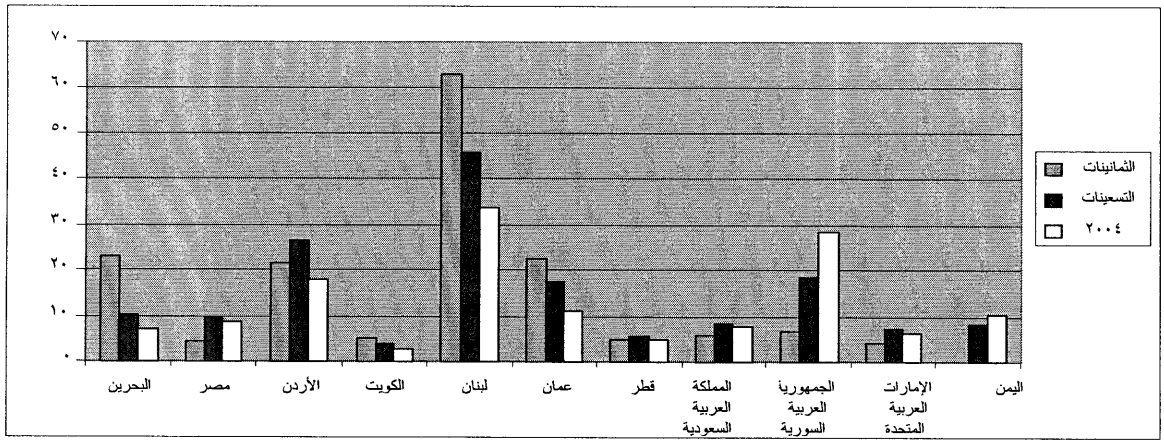

المصدر: Compiled by ESCWA based on International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

ملاحظة: يبين الشكل ١٠ متوسط النسبة للفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٩، إضافة إلى أحدث البيانات، ولا سيما لعام ٢٠٠٤. ولم تتوفر بيانات عن اليمن لفترة الثمانينات.

وقد انخفضت حصة الصادرات البينية من مجموع الصادرات في الأردن والبحرين وعُمان والكويت ولبنان خلال العقدين الماضيين. وفيما عدا حالة الأردن، كان هذا الانخفاض الواضح تدريجياً وكبيراً في هذه البلدان، ولا سيما في لبنان حيث هبطت حصة الصادرات البينية بنسبة ٤٧ في المائة تقريباً بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤. ففي فترة الثمانينات، بلغت نسبة صادرات لبنان إلى المنطقة ٦٣ في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المسجلة في سائر بلدان الإسكوا. لكن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويعزى ارتفاع قيمة الصادرات البينية في الثمانينات إلى الحرب الأهلية التي شهدها لبنان آنذاك، وكان خلالها معزولاً دولياً، وعلاقاته التجارية محدودة مع سائر بلدان العالم. ونتيجة لذلك، اتسمت علاقات لبنان التجارية مع البلدان العربية بأهمية كبيرة نسبياً خلال تلك الفترة. وإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومة جهوداً لتشجيع التجارة مع سائر بلدان العالم عن طريق تنفيذ اتفاقات تجارية مختلفة، منها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية، وأدت هذه الجهود إلى ازدياد مجموع الصادرات وتحوّل وجهة التجارة اللبنانية من البلدان العربية إلى سائر بلدان العالم.

ويمكن تفسير المنحى الانحداري الذي سجلته الصادرات البينية في البحرين وعُمان كذلك بازدياد مجموع التجارة، نتيجة لتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد نفذ البلدان سياسات للانفتاح خلال الفترة موضوع الدراسة وانضما إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥.

وتختلف حالة الأردن عن سائر بلدان الإسكوا. فنسبة الصادرات البينية في هذا البلد كانت ٢١ في المائة في الثمانينات، ثم ارتفعت إلى ٢٧ في المائة في التسعينات، ثم انخفضت بشدة إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٤. ومع أن الأردن وقع العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية الأطراف مع بلدان عربية أخرى في التسعينات، ألحقت تداعيات الحرب في العراق، الذي هو من أبرز الشركاء التجاريين للأردن، ضرراً بحركة الصادرات البينية في هذا البلد. وإضافة إلى ذلك، ازدادت حصة الصادرات الوطنية الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لهذا الاتفاق ازداد مجموع الصادرات الأردنية، إلا أن نسبة الصادرات البينية إلى مجموع الصادرات قد انخفضت.

وفي قطر بقيت نسبة الصادرات البينية إلى مجموع الصادرات مستقرة على مستوى متدن بلغ نحو ٥ في المائة طوال الفترة موضوع الدراسة. وفي المقابل، ازدادت نسبة الصادرات البينية في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن[٢٢]، وكان لازدياد الأهمية النسبية للتجارة في المنطقة وقع مختلف على تلك البلدان. ففي مصر ازدادت حصة بلدان الإسكوا من مجموع التجارة من ٤،٤ في المائة تقريباً في الثمانينات إلى ٨,٧ في عام ٢٠٠٤؛ وفي اليمن ازدادت هذه الحصة من ٨,٢ في المائة في التسعينات إلى ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤.

وفي الجمهورية العربية السورية ازداد مجموع الصادرات إلى بلدان الإسكوا بأكثر من الضعف بين الثمانينات وعام ٢٠٠٤. وهذه الزيادة في حصة الصادرات البينية في الجمهورية العربية السورية هي نتيجة لتناقص في مجموع التجارة، وليس لزيادة تذكر في الصادرات البينية. وقد أدت العزلة الدولية وقلة التعاون مع الغرب بسبب التوترات السياسية إلى انحسار في التجارة الدولية، وبالتالي إلى زيادة في الحصة المذكورة.

---

(٢٢) فيما يتعلق باليمن تبدأ الفترة موضوع الدراسة من عام ١٩٩٠ وتنتهي في عام ٢٠٠٤.

وازدادت حصة منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات في المملكة العربية السعودية من ٦ في المائة في الثمانينات إلى ٧،٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، وفي الإمارات العربية المتحدة من ٤.٢ في المائة في الثمانينات إلى ٦,٣ في عام ٢٠٠٤. ويشير هذا الاتجاه الإيجابي إلى تقدم أحرزه البلدان في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التكامل التجاري. غير أن هاتين النسبتين لا تزالان أقل بكثير من النسب التي حققتها مناطق أخرى من العالم. ففي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مثلاً، بلغت حصة صادرات الأرجنتين إلى السوق المشتركة ١٥ في المائة من مجموع صادراتها في عام ١٩٩٠ و٣٣ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي نسبة أعلى من النسبة التي حققتها أي من بلدان الإسكوا في عام ٢٠٠٤[٢٣].

ومن العوامل الأخرى ذات الدلالة على التعاون التجاري في المنطقة نسبة الواردات البينية من مجموع الواردات (الشكل ١١). ففي العقدين الماضيين انخفضت حصة واردات الإمارات العربية المتحدة والبحرين من سائر بلدان الإسكوا نسبة إلى مجموع واردات البلدين. غير أن هذه الحصة ازدادت في الجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر واليمن، مما يدل على تحسن في التكامل التجاري. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت هذه النسبة ٧,٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٢٦,٩ في المائة في عُمان، و١١,٨ في المائة في قطر، و١٢,٩ في المائة في الكويت، و١٤,٢ في المائة في لبنان، و٦,٢ في المائة في مصر. وبعد انخفاض كبير شهدته حصة الواردات البينية من مجموع الواردات في الأردن في التسعينات، ازدادت هذه الحصة لتبلغ مستوى أعلى من المستوى الذي سجلته في الثمانينات. ويحتمل أن تكون حرب الخليج، وكذلك توقيع إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل في التسعينات، قد أحدثا أثراً بالغاً في الظروف الاقتصادية والأداء التجاري في الأردن.

الشكل ١١- نسبة الواردات البينية لمنطقة الإسكوا من مجموع الواردات، ١٩٨٠-٢٠٠٤

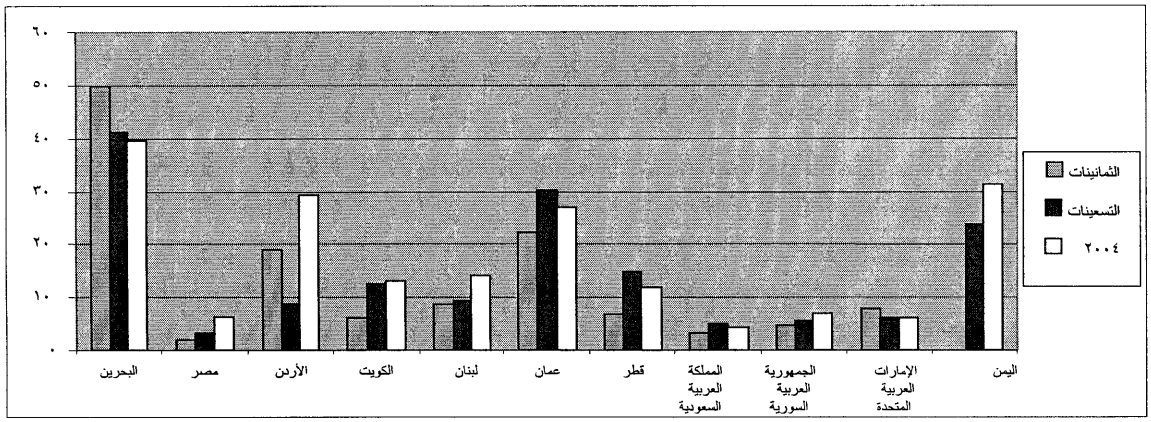

المصدر: Compiled by ESCWA based on International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

ملاحظة: يبين الشكل ١١ متوسط النسبة للفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٩، إضافة إلى أحدث البيانات ولا سيما لعام ٢٠٠٤. ولم تتوفر بيانات عن اليمن لفترة الثمانينات.

(٢٣) A. Bevilaqua, "Macroeconomic coordination and commercial integration in Mercosur", Discussion Paper No. 378 (Department of Economics, Puc-Rio, October 1997).

ويبيّن الشكل ١٢ متوسط نسبة مجموع التجارة البينية (الصادرات والواردات البينية) من مجموع التجارة العام (مجموع الواردات ومجموع الصادرات) للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. فالنشاط التجاري البيني شهد زيادة كبيرة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، بينما لم يسجل سوى زيادة ضئيلة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وبوجه عام، لا يزال النشاط التجاري بين بلدان المنطقة متأخراً عن المستوى الذي بلغه في مناطق نامية أخرى من العالم. ويمكن تفسير انخفاض نسبة التجارة البينية من مجموع التجارة أو بقائها على مستواها، بازدياد التجارة مع سائر بلدان العالم بسرعة فاقت سرعة ازدياد حجم التجارة البينية. فطوال العقدين الماضيين، بذلت بلدان الإسكوا، باستثناء الجمهورية العربية السورية، جهوداً ثنائية ومتعددة الأطراف للاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد انضمت جميع بلدان الإسكوا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، كما انضمت بلدان الإسكوا الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية. ولم تحقق بلدان الإسكوا عموماً بعد التكامل الإقليمي التام وفقاً لمعدلات التجارة البينية، إلا أنها أصبحت أكثر انفتاحاً على العالم، ولا سيما خلال العقد الماضي.

الشكل ١٢- نسبة التجارة البينية لمنطقة الإسكوا من مجموع التجارة: ١٩٨٠-٢٠٠٤

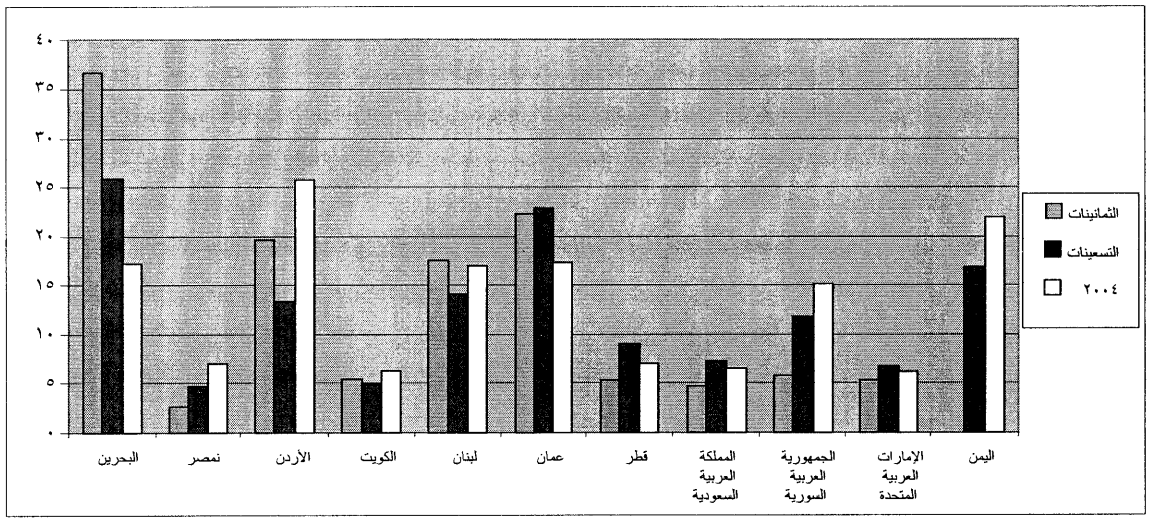

المصدر:: Compiled by ESCWA based on International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

ملاحظة: يبيّن الشكل ١٢ متوسط النسبة للفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٩، إضافة إلى أحدث البيانات ولا سيما لعام ٢٠٠٤. ولم تتوفر بيانات عن اليمن لفترة الثمانينات.

ويوضح الجدول ٢ النسبة المئوية لمجموع التجارة البينية من الناتج المحلي الإجمالي في ١١ بلداً من أعضاء الإسكوا. وتظهر النسب، مجدداً، أن التجارة البينية لا تزال بعيدة عن المستوى المنشود الذي يمكن على أساسه تصنيف المنطقة باعتبارها منطقة متكاملة ومتجانسة اقتصادياً. وبناء على ذلك، لا تزال منطقة الإسكوا بعيدة عن تشكيل منطقة تجارية متكاملة، وهي لا تستوفي أحد المعايير الأساسية لمناطق العملات المثلى. وسيجري التوسع في تحليل هذه المسألة في معرض بحث موضوع تزامن الدورات الاقتصادية في المنطقة.

الجدول ٢- النسبة المئوية للتجارة البينية من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤

	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	الجمهورية العربية السورية	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المملكة العربية السعودية	اليمن
١٩٨٠	١٦,٧٣	٢,٣٩	٩٢,٤٠	٢,٥٠	٦,٦٧	٢,٨٥	٤,٧٠	٠,٠٠	٠,٦٠	٢,٢٠	..
١٩٨١	١٨,٨٨	٣,٤٥	١١٣,١٦	٥,٥٢	٨,٧٢	٢,٢٩	٥,٠١	٣٣,٨٠	٠,٦٧	٣,١٢	..
١٩٨٢	١٨,٥٩	٣,٣٤	٧٦,٩٦	٣,٥٣	٨,٢٤	٢,٦٦	٦,٠٣	٣١,١٤	٠,٦٥	٣,١٣	..
١٩٨٣	١٦,٩٨	٣,٠٢	٥٨,٠١	١,٣١	٥,٤٧	٢,١٨	٤,٩٥	٢٩,٨٤	١,٠٧	٢,٧٧	..
١٩٨٤	١٥,٢٩	٢,٨٠	٥٩,٣١	١,٤١	٥,٤٨	٢,٠٧	٤,٥٥	٣٠,٨٧	١,٠٨	٢,٧٠	..
١٩٨٥	١١,٥١	٢,٦٧	٥٤,٦٢	١,٦٤	٦,٦٨	١,٧٤	٤,٢٤	١٨,٩٧	٠,٣٩	٢,٧٩	..
١٩٨٦	٨,٠٥	٣,٤٦	٤٣,٤٧	٢,١٤	١٩,٣٧	٢,٦٢	٢,٣٠	١٣,٠١	٠,٧٢	٢,٠٨	..
١٩٨٧	٩,٧٤	٣,٣٩	٤٧,١٥	١,٥٧	٢٠,٨٣	٢,٨٨	٢,٦٥	١١,٢٨	٠,٥٥	٢,٤٢	..
١٩٨٨	٩,٢٧	٣,٥٦	٣٢,٢٣	١,٨٤	٢٤,٨٣	٣,٦٩	٣,٤٢	٨.٩٧	٠,٥٥	٢,٣٩	..
١٩٨٩	٧,٣٥	٣,٨٩	٣٦,٨٣	٤,٩٢	٢٩,٣٧	٤,٠٣	٢,٩٥	١٠,٨٩	٠,٤٣	٢,٨٨	..
١٩٩٠	٨,٦٢	٣,٨٦	٤٤,٣٦	٧,٢٧	٢٧,٥٧	٤,١٦	٠,٩٨	١٢,٨١	٠,٤٦	٣,٦٥	٨,٧٤
١٩٩١	٧,٣٩	٤,٢٥	٤٢,٣٤	٦,٤٢	٧,٧٦	٤,٧٤	١,٣٣	١٠,٢٨	٠,٧٤	٣,٥٩	٨,١٦
١٩٩٢	٧,٣٣	٥,٠٧	٤٠,٩٦	٦,٠٣	١٣,٢٤	٤,٩٣	٠,٣٥	٩,٠٧	٠.٨٣	٣,١٢	٨,٣٠
١٩٩٣	٨,٠٢	٦,٤٠	٣١,٣٧	٥,٩١	١٣,٩١	٥,٣١	٢,٢٦	٦,٥١	٠,٨٠	٢,٩٦	٩,٣٣
١٩٩٤	٨,٣٨	٦,٢٠	٣١,٢١	٦,٩١	١٢,٦٥	٥,٢٩	٢,٩٩	٦,٠٧	٠,٨٩	٢,٩٨	١٠,٠٨
١٩٩٥	٩,٥٠	٦,٢٦	٣٣,١٤	٦,٢٨	١٢,٩١	٥,٤٠	٣,٦١	٤,٥٥	٠,٨٦	٣,٣٧	٩,٥٠
١٩٩٦	١٣,١٧	٦,٢٧	٣٦,٢١	٥,٢٧	١٢,٢٠	٥,٥٦	٣,٥٦	٧,٧٩	٠,٩٣	٣,٩٨	٥,٨٢
١٩٩٧	١١,٢٩	٥,٩٦	٣٥,٦٧	٤,٨٩	١٣,٥٠	٤,٥٣	٣,٧٨	٥,٧١	١,٠٤	٤,١١	٦,١٢
١٩٩٨	٩,٦٩	٦,٨٧	٢٠,٩٠	٤,٦٥	١٤,٨٦	٥,٣٥	٣,٥٧	٥,٣١	١,٣٢	٣,٣١	٧,٩٣
١٩٩٩	٩,٠٨	٧,٩٤	١٩,٤٥	٤,٥٨	١٤,٠٠	٤,٦٤	٣,٨٥	٤,٦١	١,٢٥	٣,٥٩	٨,٨٢
٢٠٠٠	٨,٧٠	٦,٣٨	٢١,٣٣	٥,١٠	١٥,٣٥	٧,٢٦	٤,٦٠	٥,٩١	١,٦٤	٣.٢٦	١٠,١١
٢٠٠١	٩,٩٨	٧,٧٤	٢٢,٤٢	٨,٦٦	١٥,٤٢	٥,٣٦	٤,٦٣	٦,٢٨	١,٣٤	٣,٤٤	١٠,٧٤
٢٠٠٢	١٠,٧٩	٧,٥٤	٢٣,٤٢	٧,٥٤	١٥,٧٤	٨,٥٦	٤,٧٥	٦,٦٦	١,٧٦	٣,٦٣	١٤,١٩
٢٠٠٣	١٨,٢٣	٨,٩٥	٢٦,٦٩	٨,٩٧	١٤,٠٨	٧,٣٢	٥,٠٦	٧,٦٢	١,٧٨	٤,١٠	١٦,٠٧
٢٠٠٤	٣٠,٦٣	١٠,٢٣	٣٣,٢٧	١١,٥٩	١٥,٦١	٨,١٣	٥,٩٥	٩,٥٠	٢.٣٣	٥,٢١	٢٠,٤٨

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (IMF, November 2004).

ملاحظة: إشارة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.

ويستخلص من واقع الأرقام أن تنفيذ السياسات ذات الصلة يتطلب بذل المزيد من الجهود. فالبلدان العربية انطلقت في هذه العملية من أساس سليم هو توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. غير أن بعض الحواجز التي تعوق التعاون والتكامل التجاريين لا تزال قائمة، ومن أهمها التشابه في الهياكل الاقتصادية والفرق في هياكل الطلب بين البلدان الأعضاء؛ وضعف الالتزام بالاتفاقات التجارية الإقليمية؛ وشدة الاعتماد على الضرائب التجارية في بعض البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون.

ويحول تشابه هياكل الإنتاج في الاقتصادات العربية كذلك دون تحقيق مكاسب كبرى مصدرها المزايا المقارنة ووفورات الحجم. فاقتصادات مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، تعتمد خصوصاً على إنتاج وتصدير النفط والغاز، والمنتجات البتروكيميائية والألومنيوم. وفي المقابل، تعتمد الاقتصادات الأكثر تنوعاً على تصدير المنسوجات ومنتجات المعادن والآلات. وتعاني المنطقة من ضعف في الطلب على الكثير من هذه المنتجات، التي يفترض أن تتنافس فيما بينها في السوق العربية المحدودة. وإضافة إلى ذلك،

تؤدي رداءة نوعية السلع المنتجة في المنطقة وقلة توفرها إلى الاعتماد على استيرادها من خارج المنطقة العربية. ويسهم الافتقار إلى آلية للتعويض على المنتجين والمستهليكن الذي تضرروا بفعل الانتقال من نظام الحماية إلى تحرير التجارة، في إضعاف النشاط التجاري البيني.

ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المنطقة شديدة التأثر بالاضطرابات السياسية. ومن العوامل الأخرى التي تعرقل التعاون الاقتصادي بين بلدان الإسكوا: (أ) عدم توفر وسائط النقل الملائمة؛ (ب) الإفراط في الحماية؛ (ج) عدم توفر معلومات عن السوق؛ (د) ضعف استراتيجيات التسويق؛ (هـ) ضعف القدرة التنافسية للمنتجات؛ (و) البيروقراطية[٢٤].

وفضلاً عن إلغاء الحواجز التجارية، تتطلب إقامة منطقة تجارة حرة نسبياً بين البلدان العربية جملة أمور منها، تحسين وسائط النقل؛ وفصل القضايا السياسية عن القضايا الاقتصادية؛ وتنفيذ الإصلاحات القانونية ذات الصلة؛ وتشجيع مبادرات القطاع الخاص؛ وتعزيز القدرة التنافسية.

وحتى تجني بلدان الإسكوا فوائد تحرير التجارة كاملة، عليها أن تستكمل عملية التحرير بعملية إصلاح مؤسسي وباعتماد سياسات صناعية مناسبة، فتحرير التجارة لا يمكن أن يحقق الفعالية المطلوبة ما لم تكتسب الصناعات المحلية القدرة التنافسية. ويلزم القيام بمزيد من المحاولات لتوطيد العلاقات التجارية البينية، وبالتالي تعزيز النمو وتوثيق التعاون والتكامل بين بلدان الإسكوا.

---

(٢٤) I. Limam and A. Abdalla, "Inter-Arab trade and the potential success of AFTA", Working Paper API/WPS 9806 (Arab Planning Institute, 1998).

ثالثاً- توافق حركة الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا

يقيّم هذا الفصل مدى تزامن الدورات الاقتصادية بين فرادى بلدان الإسكوا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. والدورات الاقتصادية هي، وفقاً للنظرية الحديثة، تقلبات طويلة الأجل في النشاط الاقتصادي. وبتعبير آخر يمكن تعريف الدورة الاقتصادية بأنها نمط التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي نسبة إلى اتجاهه الطويل الأجل.

ووفقاً لما هو مبيّن في مقدمة هذه الدراسة، تشكل درجة التزامن في الدورات الاقتصادية معياراً أساسياً لتحديد الفوائد والتكاليف التي تنتج من إنشاء اتحاد نقدي أو الانضمام إلى اتحاد قائم. فبالنسبة إلى البلد الواحد، يعني إنشاء اتحاد نقدي التخلي عن السياسة النقدية باعتبارها أداة يمكن استخدامها للتثبيت النقدي. والسياسة النقدية الموحدة، التي يتولى إدارتها مصرف مركزي فوق وطني، تستلزم اعتماد أسعار مشتركة للفائدة الإسمية في الاتحاد النقدي. ونظراً إلى أن الصدمات غير المتزامنة التي تقع على صعيد الاقتصاد الكلي يحتمل أن تؤدي إلى تباين معدلات التضخم بين البلدان الأعضاء، قد تتفاوت أسعار الفائدة الوطنية الحقيقية تفاوتاً كبيراً. فالبلدان التي تتجاوز معدلات التضخم فيها المتوسط تشهد أسعاراً أدنى على صعيد الفائدة الحقيقة، مما يعزز الطلب، ويشكل بالتالي ضغوطاً إضافية على معدل التضخم الوطني. والبلدان التي تقل معدلات التضخم فيها عن المتوسط، تسجل أسعاراً أدنى على صعيد الفائدة الحقيقية، مما يحتمل أن يضعف الطلب ويؤدي بمعدلات التضخم إلى مزيد من الانخفاض. ونتيجة لذلك، يمكن أن تسفر السياسة النقدية المشتركة عن فوارق كبيرة ومستمرة في التضخم ونمو الإنتاج، مما يحتمل أن يزعزع استقرار الاتحاد النقدي.

وتشير أدلة تجريبية جديدة، ولا سيما في الوحدة النقدية الأوروبية، إلى أن هذه الآلية تغفل عدداً من العوامل الهامة، منها القنوات التي يمكن استخدامها للتثبيت في الاتحاد النقدي والتي تعمل باتجاه تحقيق تقارب في أسعار الفائدة الحقيقية[٢٥]. إلا أن المعترف بها على نطاق واسع هو أن إمكانات إنشاء اتحاد نقدي ناجح تتوقف كثيراً على درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء.

ألف- قياس الدورات الاقتصادية: المنهجية والبيانات

بهدف تحديد درجة تزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا، يحلل هذا الجزء معاملات الترابط بين عناصر الإنتاج الدورية لكل اثنين من البلدان. وقد جُمعت لهذا الغرض بيانات سنوية عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ من قاعدة بيانات الحسابات القومية التابعة للإسكوا، وذلك في البلدان الأحد عشرة التالية[٢٦]: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن[٢٧].

---

(٢٥) للاطلاع على مناقشة تناولت هذه المسألة مؤخراً: O. Issing, "One size fits all! A single monetary policy for the euro area", which was delivered at the third Conference of the International Research Forum on Monetary Policy (Frankfurt, Germany, 20 May 2005) and which is available at: www.ecb.int/press/key/date/2005/html/sp050520.en.html.

(٢٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيانات الحسابات القومية استناداً إلى استبيانات ملأتها البلدان الأعضاء.

(٢٧) نظراً لعدم توفر بيانات فصلية عن الناتج المحلي الإجمالي لمعظم بلدان الإسكوا، تستند تحليلات الدورات الاقتصادية إلى البيانات السنوية. ونظراً للاضطراب السياسي الذي ساد في لبنان واليمن في فترة الثمانينات، يجب توخي الحذر في تحليل البيانات العائدة لهذين البلدين في هذه الفترة، واستثني العراق وفلسطين من التحليل لعدم توفر بيانات موثوقة.

وللحصول على العنصر الدوري في مجموع الناتج الحقيقي، تُحلل السلاسل الزمنية الأصلية باستخدام فيلتر هودريك-بريسكوت[٢٨]. وإضافة إلى ذلك، استخدم فيلتر باكستر-كينغ لتحليل البيانات الأصلية للناتج المحلي الإجمالي[٢٩]. ويلاحظ عموماً أن معاملات الترابط الناتجة من استخدام الفيلتر الثاني أقل بقليل من تلك الناتجة من استخدام النموذج الأول[٣٠].

وفي تحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي، أصبح فيلتر هودريك-بريسكوت الأسلوب الأكثر استخداماً لتحليل العناصر الزمنية إلى عنصر للنمو الطويل الأجل وعنصر دوري. ويختزل هذا الفيلتر تحديداً المحصلة الترجيحية للعنصرين التاليين: (أ) الانحرافات التربيعية للسلاسل المفلترة (عنصر النمو) من السلاسل غير المفلترة؛ (ب) مرونة السلاسل المفلترة.

ويُحدد الترجيح النسبي بين هذين العنصرين باستخدام عامل المرونة المشار إليه بالرمز λ حيث يؤدي ارتفاع قيمة هذا العامل إلى سلاسل ذات اتجاهات أكثر مرونة[٣١]. وبهدف قياس درجة تزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا، حُسب ٥٥ معاملاً للترابط المتزامن الثنائي على أساس العنصر الدوري للناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأحد عشر موضوع الدراسة من أعضاء الإسكوا[٣٢].

وتضمنت دراسات عديدة أجريت مؤخراً عن تزامن الدورات الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم تقديرات عن معاملات الترابط المتزامن شملت ما يلي: (أ) تزامن حركة الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠٠، التي أظهرت معامل ترابط متزامن متوسط قدره ٠,٧٨[٣٣]؛ (ب) تزامن حركة الدورات الاقتصادية في ثلاثة بلدان من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وهي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣ والتي حققت معامل ترابط

---

(٢٨) R. Hodrick and E. Prescott, "Postwar U.S. business cycles: an empirical investigation", *Journal of Money, Credit, and Banking*, vol. 29, No. 1 (February 1997), pp. 1-16.

(٢٩) M. Baxter and R. King, "Measuring business cycles: approximate band-pass filters for economic time series", Working Paper No. 5022 (National Bureau of Economic Research, February 1995).

(٣٠) بما أن النتائج الكمية التي استخلصت باستخدام فيلتر باكستر-كينغ بقيت على حالها تقريباً دون تغيير يذكر، لم يشر إليها في هذه الدراسة.

(٣١) وعندما يتخذ عامل المرونة المشار إليه بالرمز λ قيمة غير محددة يهبط الفيلتر إلى اتجاه خطي، وحيث تكون قيمة λ صفراً تتطابق السلاسل المفلترة مع السلاسل الأصلية. وفي هذه الدراسة حُددت قيمة عامل المرونة بـ ١٠٠، وهي القيمة التي تستخدم عادة للبيانات السنوية.

(٣٢) يمكن أن تتراوح قيمة معامل الارتباط بين -١ و+١. وعندما تكون القيمة +١، تعني أن الدورتين الاقتصاديتين مرتبطتان تماماً، وعندما تكون القيمة -١ تعني أن الارتباط سالب. وعندما تكون القيمة قرابة صفر، تعني أن السلسلتين الزمنيتين غير مرتبطتين.

(٣٣) M. Kouparitsas, "Understanding U.S. regional cyclical comovement: how important are spillovers and common shocks?", *Economic Perspectives*, Issue Q IV (Federal Reserve Bank of Chicago, 2002), pp. 30-41.

متزامن تراوح بين ٠.١٣ و٠,٤٣[٣٤]؛ (ج) تقلبات الدورات الاقتصادية في ١٢ بلداً من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٨ التي سجلت معاملات ترابط تتراوح بين -٠,١ و-٠,٢٥[٣٥].

وتعتبر هذه التقديرات معيار مقارنة لنتائج هذه الدراسة.

باء- تزامن الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا: نتائج قياس الترابط

يعرض الجدول ٣ معاملات الترابط المتزامن للدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا خلال العينة الزمنية الكاملة المحددة بالفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. وبوجه عام، تعتبر الدورات الاقتصادية في بلدان الإسكوا قليلة التزامن وغير متوافقة.

وتوضح النتائج المستخلصة من الجدول ٣ أهمية الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى وانخفاض مستوى التكامل الاقتصادي داخل المنطقة، الذي حد من تداعيات آثار هذه الصدمات على بلدان أخرى. وخلال العقدين الماضيين، عانت بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا من ارتفاع حدة الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الجدول ٣- معاملات الترابط الثنائي للدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٤

	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	مصر	اليمن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عُمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
الأردن	١,٠٠	٠,٦٥	٠,٣١	-٠,٤٧	-٠,٣٥	-٠,٥٩	٠,١٧	٠,٣٧	-٠,٣١	٠,٤٧	-٠,٥١
الجمهورية العربية السورية	٠,٦٥	١,٠٠	٠,٦٠	-٠,٤٥	-٠,٠١	-٠,١٨	٠,٢٢	٠,٣١	-٠,٢٧	٠,٢١	-٠,٠٧
لبنان	٠,٣١	٠,٦٠	١,٠٠	-٠,٥٤	٠,٠١	-٠,١١	٠,٢٢	٠,٠٥	-٠,٢٩	٠,٣٨	٠,٤٢
مصر	-٠,٤٧	-٠,٤٥	-٠,٥٤	١,٠٠	٠,٢١	٠,٥١	-٠,٢٩	-٠,٣٨	٠,٤٥	-٠,٣٨	٠,٢٠
اليمن	-٠,٣٥	-٠,٠١	٠,٠١	٠,٢١	١,٠٠	٠,٥١	-٠,١٢	٠,٠٦	-٠,٠٨	-٠,٥٣	٠,٥٣
الإمارات العربية المتحدة	-٠,٥٩	-٠,١٨	-٠,١١	٠,٥١	٠,٥١	١,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٢٧	-٠,٥٠	٠,٥٧
البحرين	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٢٢	-٠,٢٩	-٠,١٢	٠,٠٢	١,٠٠	٠,٣٣	-٠,٣٤	٠,١٥	-٠,١٦
عُمان	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٠٥	-٠,٣٨	٠,٠٦	٠,٦٦	٠,٣٣	١,٠٠	-٠,١٩	-٠,٠١	-٠,٣٣
قطر	-٠,٣١	-٠,٢٧	-٠,٢٩	٠,٤٥	٠,٠٨	٠,٢٧	-٠,٣٤	-٠,١٩	١,٠٠	٠,٠٢	٠,١٩
الكويت	٠,٤٧	٠,٢١	٠,٣٨	-٠,٣٨	-٠,٥٣	٠,١٥	-٠,٥٠	-٠,٠١	٠,٠٢	١,٠٠	-٠,١٨
المملكة العربية السعودية	-٠,٥١	-٠,٠٧	٠,٤٢	٠,٢٠	٠,٥٣	٠,٥٧	-٠,١٦	-٠,٣٣	٠,١٩	-٠,١٨	١,٠٠

المصدر: إعداد الإسكوا استناداً إلى بيانات الحسابات القومية.

ملاحظة: حُسبت الدورات الاقتصادية بتحليل الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالسعر الثابت للدولار في عام ٢٠٠٠ وباستخدام فيلتر هودريك-بريسكوت.

(٣٤) J. Fanelli and M. González-Rozada, "Business cycles and macroeconomic policy coordination in Mercosur" (September 2003), which is available at: www.redmercosur.org.uy/espanol03/idrc_2/Business_Cycles_Macroec_%20Policy.pdf.

(٣٥) Marco Gallegati, Mauro Gallegati and W. Polasek, "Business cycles' characteristics of the Mediterranean area countries", *Emerging Markets Finance and Trade* (2004), pp. 28-47. في هذا السياق، لوحظت القيمة القصوى لمعاملات الدورات الاقتصادية الثنائية البالغة ٠,٤١ في حالة ثنائيين من البلدان هما فرنسا وإسبانيا؛ ومصر واليونان.

ومع أن المنطقة أصيبت بعدد من الصدمات المشتركة، منها تداعيات الهجمات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يبدو أن الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى من بلدان المنطقة هي التي تغلب على الدورة الاقتصادية. ومن الأمثلة على هذه الصدمات في المنطقة الأزمة المالية التي شهدها الأردن في أواخر الثمانينات، وإعادة توحيد اليمن في عام ١٩٩٠. ونظراً إلى انخفاض مستوى الروابط التجارية بين بلدان الإسكوا، التي خضعت للتحليل في الفصل الثاني، وضعف مستوى تنسيق السياسات، بقي تسرب أثر هذه الصدمات إلى اقتصادات أخرى في المنطقة محدوداً. وإضافة إلى ذلك، حتى الصدمات المشتركة التي تتخذ شكل تطورات اقتصادية كلية عالمية، ومنها مثلاً الانخفاض الحاد في أسعار النفط الحقيقية بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، لم تحدث أثراً متجانساً على جميع بلدان الإسكوا.

وعند التمعن في جدول الترابط الوارد آنفاً، يتضح وجود روابط عديدة هامة بين بلدان الإسكوا.

فضمن مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يلاحظ تزامن في الدورات الاقتصادية في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان حيث تبلغ معاملات الترابط ٠,٣١ بين الأردن ولبنان، و٠,٦٠ بين لبنان والجمهورية العربية السورية، و٠,٦٥ بين الأردن والجمهورية العربية السورية. وترتبط الدورة الاقتصادية في مصر سلباً مع الدورات الاقتصادية في البلدان الثلاثة المذكورة، بينما ترتبط إيجاباً مع الدورات الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية.

وهذه النتائج تؤكد نتائج دراسة كالغاتي وبولاسيك بشأن الدورات الاقتصادية في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٨[٣٦]. فقد بينت تلك الدراسة وجود مستوى عال من التزامن في الدورات الاقتصادية يصل إلى ٠,٣٣ بين الأردن والجمهورية العربية السورية، بينما لوحظ أن الدورة الاقتصادية في مصر ترتبط أساساً بالدورات الاقتصادية في فرنسا والمغرب واليونان[٣٧].

وليس من المستغرب أن تظهر النتائج ارتباطاً وثيقاً بين الدورة الاقتصادية في اليمن من جهة، وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المجاورتين له خلال الفترة موضوع الدراسة من جهة أخرى[٣٨]. فخلال الثمانينات، كانت تحويلات العمال الواردة إلى اليمن من البلدان الثرية التي يعتمد اقتصادها على النفط في المنطقة، ولا سيما من المملكة العربية السعودية، مصدراً رئيسياً لرفد النمو الاقتصادي في اليمن. ومع أن نسبة تحويلات العمال من الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضاً كبيراً منذ أوائل الثمانينات، لا يزال الأداء الاقتصادي في اليمن يتوقف كثيراً على التطورات التي تشهدها البلدان المجاورة.

وضمن مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت الحالة الوحيدة التي لوحظ فيها تزامن إيجابي هام في الدورات الاقتصادية هي حالة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث بلغ

---

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) بهدف تناول مسألة إعادة توحيد اليمن، احتسبت هذه الدراسة معاملات الارتباط الثنائي بين الدورات الاقتصادية للفترة التي تلت التوحيد، وهي ١٩٩٠-٢٠٠٤. وجاءت معاملات الارتباط مقاربة للمعاملات العائدة إلى العينة الزمنية الكاملة، وبالتالي لم يشر إليها.

معامل الترابط ٠,٥٧. وتبدو الدورة الاقتصادية في قطر ضعيفة الارتباط بالدورات الاقتصادية في هذين البلدين. وفي نقيض لذلك، لوحظ أن الدورات الاقتصادية في البحرين وعُمان والكويت لا ترتبط أو ترتبط سلباً بالدورات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. ومع أن هذه النتيجة قد تبدو مفاجئة للوهلة الأولى، فمن شأن بعض العوامل الخاصة بهذه البلدان أن تفسر، ولو جزئياً، فقدان الروابط بين دوراتها الاقتصادية.

فخلال العقدين الماضيين، تمكنت البحرين من تكوين هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً من الهياكل الاقتصادية لسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعني تقليل اعتمادها على التطورات التي تشهدها أسواق النفط الدولية. وحتى في عام ١٩٨٠ الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، لم يسهم قطاع النفط والغاز في البحرين بأكثر من ٣٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي[٣٩]. وهذا يناقض بوضوح الوضع الذي شهدته بلدان أخرى من مجلس التعاون الخليجي، حيث تجاوزت حصة قطاع النفط والغاز ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠. وإضافة إلى ذلك، ليست البحرين عضواً في منظمة البلدان المصدرة للنفط شأنها في ذلك شأن عُمان. ونتيجة لذلك، كانت الدورة الاقتصادية في البحرين خلال العقدين الماضيين أقل تأثراً بالتقلبات التي شهدتها أسواق النفط الدولية.

وفي حالة عُمان، أسهم عاملان في إضفاء طابع ذاتي على الدورة الاقتصادية. فنتيجة لعدم انضمام هذا البلد إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط، اتخذت إيراداته المحققة من إنتاج النفط وتصديره نمطاً مختلفاً عن النمط الذي شهدته الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، ولا سيما خلال الثمانينات. وإضافة إلى ذلك، كان الدخل الفردي في عُمان أدنى بكثير في مطلع هذه الفترة مما كان عليه في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويمكن أن تكون التجربة التي شهدتها عُمان للحاق بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة خلال الثمانينات وحتى عام ١٩٨٦ قد عزلت الدورة الاقتصادية في عُمان عن الدورات الاقتصادية في البلدان المجاورة من هذه المجموعة.

وأخيراً، ينبغي النظر إلى الدورة الاقتصادية في الكويت بشيء من الحذر، إذ يغلب عليها أثر احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠ والتعافي الاقتصادي الذي عقبه.

---

(٣٩) تستند التقديرات إلى بيانات دراسات الحسابات القومية في منطقة الإسكوا.

رابعاً- تزامن الدورات الاقتصادية والروابط التجارية

تناول الفصل الثالث تزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا خلال العقدين الماضيين وحدد روابط عديدة هامة بين مجموعات من البلدان على الرغم من عدم وجود نمط عام واضح المعالم على هذا الصعيد. ويبحث هذا الفصل العلاقة بين التزامن الثنائي للدورات الاقتصادية من جهة وكثافة التجارة من جهة أخرى. ويركز التحليل تحديداً على ما إذا كان لتوطيد الروابط التجارية بين بلدين من بلدان الإسكوا أثر على تعزيز التزامن في الدورات الاقتصادية في هذين البلدين خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. وتتسم الإجابة عن هذا السؤال بأهمية بالغة في سياق مناطق العملات المثلى.

وقد شددت الدراسة آنفاً على أن تزامن الدورات الاقتصادية هو من المعايير الرئيسية لتقييم إمكانات إنشاء اتحاد نقدي. وفي الوقت ذاته، ركز الفصل الثاني على حاجة بلدان الإسكوا إلى تقوية روابط التجارة البينية بهدف تقليل الاعتماد على الأسواق العالمية وسلوك مسار في النمو أكثر اطراداً وأقل تقلبا. وإذا كانت البيانات التاريخية تشير إلى أن كثافة التجارة ترتبط إيجاباً بتعزيز تزامن الدورات الاقتصادية، فيكون لزيادة التجارة البينية دور في تمهيد الطريق أمام منطقة الإسكوا لتحقيق التكامل الاقتصادي في المستقبل. وإذا كان لتكثيف التجارة أن يؤدي إلى خفض مستوى تزامن الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا، فقد يصبح التكامل النقدي عندئذ خياراً غير مؤات. ومن المؤكد أن التقييم الشامل للتكاليف والفوائد التي تنتج من إنشاء اتحاد نقدي في منطقة معينة ينبغي ألا يقتصر على الموضوع المطروح في هذا الفصل. غير أن تحليل العلاقة بين الروابط التجارية وتزامن الدورة الاقتصادية هو بمثابة خطوة أولى أساسية نحو تقييم إمكانات المضي في التكامل الاقتصادي الكلي، سعياً إلى تحقيق اتحاد نقدي.

ألف- التجارة وآثارها على تزامن الدورات الاقتصادية

من الوجهة النظرية، ليس من الواضح ما إذا كانت زيادة الروابط التجارية بين البلدان تؤدي إلى تقوية التزامن في دوراتها الاقتصادية أو إلى إضعافه. وحسب النماذج التقليدية للتجارة الدولية، ومنها نموذج ريكاردو وهيكشر-أولين، يؤدي الانفتاح التجاري إلى تباعد في هياكل الإنتاج بين البلدان، بحيث يتخصص الشركاء التجاريون في المجالات التي يتمتعون فيها بميزة مقارنة. وفي هذه الحالة يُتوقع للتجارة عبر الحدود أن تكون في معظمها بين الصناعات. وإذا كانت الصدمات الناشئة من التكنولوجيا الخاصة بالصناعات هي المحرك الرئيسي للدورات الاقتصادية، فيُتوقع نشوء علاقة سلبية بين الروابط التجارية الدولية وتزامن الدورات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أعاد الباحثون النظر في النماذج التجارية التقليدية القائمة على المزايا المقارنة وقدمت في نظرية تجارية جديدة تفسيرات لتزايد حجم التجارة داخل الصناعات(٤٠). فإذا كان حجم التجارة داخل الصناعة الواحدة يفوق حجم التجارة بين الصناعات المختلفة، فيفترض أن تؤدي زيادة الروابط التجارية إلى تعميق تزامن الدورات الاقتصادية لأن الصدمات الخاصة بصناعة محددة تؤثر على الشركاء التجاريين بالطريقة نفسها.

---

(٤٠) P. Krugman, *Geography and Trade* (Leuven University Press and MIT Press, 1991).

وإذ كانت الصدمات المتصلة بالطلب الكلي هي المحرك الرئيسي لتقلبات الدورات الاقتصادية، يُتوقع لتكثيف التجارة أن يزيد آثار التداعيات على الصعيد الدولي. ولذلك يفترض بثنائيات البلدان التي بينها تبادل تجاري مكثف أن تتصف بمزيد من التزامن في الدورات الاقتصادية.

وبينما تقدم النماذج النظرية للتجارة والدورة الاقتصادية تنبؤات غامضة بشأن العلاقة بين الروابط التجارية وتزامن الدورات الاقتصادية، خلصت دراسات تجريبية أجريت مؤخراً إلى وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين في البلدان الصناعية(٤١). وباستخدام بيانات سنوية عن ١٤٧ بلداً للفترة ١٩٦٠-١٩٩٩، اتضح لكالديرون وشونغ وستين أن أثر كثافة التجارة في تزامن الدورات الاقتصادية كان إيجابياً على ثنائيات البلدان النامية، مع أنه بقي أقل بكثير من الأثر الإيجابي على ثنائيات البلدان الصناعية(٤٢). وخلافاً لمعظم الدراسات الأخرى، أظهرت الدورات الاقتصادية في ١١ بلداً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تعزيز الروابط التجارية بين البلدان كان يؤدي إلى تعميق الطابع الذاتي في الدورات الاقتصادية، وبالتالي إلى إضعاف الترابط في النشاط الاقتصادي(٤٣).

باء- الاستراتيجية التجريبية

يتضمن هذا الجزء أدلة تجريبية على العلاقة بين تكثيف التجارة الثنائية والترابط الثنائي بين الدورات الاقتصادية في البلدان الأحد عشر الأعضاء في الإسكوا(٤٤).

وحسبما أوضح في الفصل الثالث، ترتكز معاملات الترابط الثنائي على العنصر الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي استخلص بتطبيق فيلتر هودريك-بريسكوت على السلاسل الزمنية الأصلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ولأغراض التحليل التجريبي في هذا الفصل، تُقسم العينة الزمنية إلى فترتين هما الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ والفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤، بحيث تُحسب ١١٠ معاملات للترابط الثنائي بين البلدان.

ولكل اثنين من البلدان، تقاس كثافة التجارة الثنائية في الفترة t بنسبة مجموع تدفقات التجارة الثنائية في تلك الفترة إلى مجموع صادرات وواردات البلدين في الفترة نفسها:

$$TI_{ijt} = \frac{X_{ijt} + M_{ijt}}{X_{it} + X_{jt} + M_{it} + M_{jt}} \qquad (١)$$

---

(٤١) See for example J. Frankel and A. Rose, "The endogeneity of the optimum currency area criteria" (National Bureau of Economic Research, August 1996); A. Rose and E. van Wincoop, "National money as a barrier to international trade: The real case for currency union", *The American Economic Review* (May 2001), pp. 386-390; and M. Baxter and M. Kouparitsas, "Determinants of business cycle co-movement: a robust analysis", *Journal of Monetary Economics*, 52 (2004), pp. 113-157.

(٤٢) C. Calderon, A. Chong, and E. Stein, "Trade intensity and business cycle synchronization: Are developing countries any different?", Working Paper No. 478 (Inter-American Development Bank, January 2003).

(٤٣) ونتيجة لذلك لم يكن من المستحسن إنشاء اتحاد نقدي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المستقبل القريب. Y. Lee, "Trade, international business cycles, and the optimum currency area" (Department of Economics, Southern Illinois University, February 2004).

(٤٤) كما في الفصول السابقة، يشمل التحليل الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، ويستثنى منه العراق وفلسطين لعدم توفر بيانات موثوقة.

وفي المعادلة رقم (١) يشير الرمز TI_{ijt} إلى كثافة التجارة الثنائية بين البلدين i و j في الفترة t؛ ويشير الرمز X_{ijt} إلى مجموع الصادرات الإسمية من البلد i إلى البلد j في الفترة t؛ ويشير الرمز M_{ijt} إلى مجموع الواردات الإسمية للبلد i من البلد j في الفترة t؛ ويشير الرمزان X_{it} و X_{jt} إلى مجموع صادرات البلدين i و j في الفترة t؛ ويشير الرمزان M_{it} و M_{jt} إلى مجموع واردات البلدين I و j في الفترة t.

وهذا المقياس الذي هو نظير البديل الثالث الذي استخدمه فرنكل وروز يقدم تقييما للتجارة الثنائية أشمل من التقييم الذي يتيحه أي مؤشر آخر يستخدم إما بيانات الصادرات أو بيانات الواردات. وتشير القيمة المرتفعة للرمز TI_{ijt} إلى ارتفاع كثافة التجارة بين البلدين في الفترة t[٤٥].

وحسب المعادلة رقم (١)، حُسبت ٥٥ قيمة لكثافة التجارة الثنائية لكل عامٍ من العينة الزمنية، ثم حُسب متوسط البيانات السنوية لكثافة التجارة الثنائية للفترتين الفرعيتين[٤٦].

وبهدف تقييم أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية، استخدمت المعادلة التالية:

$$corr_{ij\tau} = \alpha_0 + \beta \ln TI_{ij\tau} + \varepsilon_{ij\tau} \qquad (٢)$$

وفي المعادلة رقم (٢)، يشير الرمز $corr_{ij\tau}$ إلى معامل ترابط الدورات الاقتصادية بين البلد i والبلد j خلال الفترة الزمنية τ؛ ويشير الرمز $\ln TI_{ij\tau}$ إلى اللوغاريثم الطبيعي لمتوسط كثافة التجارة البينية خلال الفترة الزمنية τ؛ ويشير الرمز $\varepsilon_{ij\tau}$ إلى نسبة الخطأ ويشمل العوامل غير الملحوظة التي تؤثر على الترابط الثنائي للدورات الاقتصادية.

وتتمثل الأهمية الرئيسية في رمز وحجم المعامل β ، الذي يحدد أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا.

ومن الأرجح أن يؤدي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في حساب المعادلة رقم (٢) إلى تقديرات متطرفة وغير متناسقة للمعامل β إذ أن كثافة التجارة بحد ذاتها يمكن أن تكون متغيراً ذاتياً[٤٧]. فخلال الفترة موضوع الدراسة، عدلت غالبية بلدان الإسكوا أنظمة سعر الصرف، فتحولت إلى تثبيت ربط العملات بالدولار. وباستثناء مصر واليمن، ربطت جميع بلدان الإسكوا التي تشملها الدراسة عملاتها الوطنية بالدولار. ونظراً إلى التحرير الجزئي لحسابات رأس المال في هذه البلدان ما عدا في الجمهورية العربية السورية، ليست السياسة النقدية حصيلة عمل مستقل تتولاه المصارف المركزية الوطنية، بقدر ما تتوقف على الإجراءات التي يتخذها مجلس الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة

---

(٤٥) J. Frankel and A. Rose, "The endogeneity of the optimum currency area criteria" (National Bureau of Economic Research, August 1996).

(٤٦) استُمدت البيانات المتصلة بالتدفقات التجارية الثنائية والإجمالية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ من: صندوق النقد الدولي، حولية إدارة الإحصاءات التجارية ٢٠٠٤ (صندوق النقد الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). وفي حالة اليمن، لم تتوفر بيانات عن التدفقات التجارية إلا منذ ١٩٩٠. وحُسب متوسط قيم كثافة التجارة الثنائية للفترة الأولى ١٩٨٠-١٩٩١ بحساب المتوسط لمعدلين فقط.

(٤٧) J. Frankel and A. Rose, op. cit.

لذلك، قد يكون لنظام سعر الصرف في العقدين الماضيين أثر بالغ على ترابط الدورات الاقتصادية وكذلك على الروابط التجارية الثنائية.

وبهدف حل المشكلة الناجمة عن الطابع الذاتي للمتغير التوضيحي، وُضعت المعادلة رقم (٢) باستخدام نهج المتغيرات الأساسية الذي اقترحه فرنكل وروز[٤٨]. ويمثل هذا النهج القائم على حساب المربعات الصغرى على مرحلتين أداة ثابتة لتقدير المعامل β. وبالتالي، يجب أولاً تحديد الأدوات المناسبة للمتغير التوضيحي "كثافة التجارة الثنائية". ولهذه الغاية، جرى تقدير متغير لنموذج الاستقطاب التجاري الثنائي في التجارة الدولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ومن ثم تستخدم قيم كثافة التجارة الثنائية المتوقعة الناتجة عن نموذج الاستقطاب لتقدير المعادلة رقم (٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ونظراً لاستخدام القيم المتوقعة لكثافة التجارة مقام القيم الفعلية، قد تختلف تقديرات المربعات الصغرى التي تجرى على مرحلتين اختلافاً كبيراً عن التقديرات المعيارية التي تجرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في المعادلة رقم (٢) من غير أن تؤخذ في الحسبان المشكلة التي يُحتمل أن يطرحها الطابع الذاتي للمتغير التوضيحي.

ويفيد نموذج الاستقطاب التجاري بأن التجارة بين بلدين تتناسب مع حجم كتلتهما الاقتصادية، التي يعبر عنها عادة بالناتج المحلي الإجمالي، وتتناسب عكساً مع المسافة بين البلدين. وفي هذا الجزء يُنظر في المتغيّرات التوضيحية التالية لكثافة التجارة الثنائية عندما يراد تحديد معادلة نموذج الاستقطاب:

(أ) المسافة: تمثل المسافة الجغرافية بين البلدين وتقاس بالكيلومترات الفاصلة بين العاصمتين ويتوقع أن تكون كثافة التجارة الثنائية دالة سلبية للمسافة الجغرافية، والقيمة المقدرة هنا تشمل متغير المسافة بالحساب اللوغاريثمي[٤٩]؛

(ب) الحدود: متغير وهمي يتخذ القيمة ١ إذا كانت بين البلدين حدود مشتركة، وإلا يتخذ القيمة صفر، ويُتوقع أن تسجل كثافة التجارة مستويات أعلى في كل ثنائي من البلدان بينهما حدود مشتركة؛

(ج) مجلس التعاون الخليجي: متغير وهمي يتخذ القيمة ١ إذا كان البلدان عضوين في مجلس التعاون الخليجي، وإلا تكون قيمته صفر، ويفترض لهذا المتغير أن يرصد آثار اتفاق التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويتوقع أن تكون كثافة التجارة بين بلدين ينتميان إلى مجلس التعاون الخليجي أعلى منها بين بلدين من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أو بين بلد ينتمي إلى مجلس التعاون الخليجي وآخر إلى مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وخلافاً لغالبية نماذج الاستقطاب التقليدية، حيث تستخدم التدفقات التجارية الثنائية متغيراً تابعاً، بدلاً من كثافة التجارة الثنائية، لا تشمل الخصوصية المبينة في هذا السياق مجموع الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره متغيراً توضيحياً. ومع أن الحجم الاقتصادي للبلدين له أهميته في تحديد قيمة التدفقات التجارية بينهما، لا يتوقع أن يكون عاملاً مؤثراً في كثافة التجارة[٥٠].

---

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) في هذا السياق، استُمدت البيانات ذات الصلة من الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة الأمريكية على العنوان التالي: www.wcrl.ars.usda.gov/cec/java/capitals.htm.

(٥٠) عندما دخل عنصر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حساب نموذج الاستقطاب باعتباره متغيراً توضيحياً إضافياً للكثافة التجارية الثنائية، كان المعامل الناتج من هذه العملية غير ذي شأن في مختلف الخصوصيات.

ونتيجة لذلك، تتخذ معادلة الاستقطاب المقدرة هنا الشكل التالي:

$$\ln TI_{ij\tau} = \alpha_1 + \gamma \ln DIST_{ij} + \delta\, BORDER_{ij} + \eta\, GCC_{ij} + \varepsilon_{ij\tau} \qquad (٣)$$

وكما أشير آنفاً تقدّر هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. فبعد تحديد المتغيرات التي تمثّل أدوات مناسبة لحساب كثافة التجارة الثنائية في منطقة الإسكوا، جرى تقدير المعادلة رقم (٢) باستخدام القيم المتوقعة لكثافة التجارة بهدف توضيح معاملات الترابط الملحوظ للدورات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، بحثت هذه الدراسة نقاط تشابه هياكل الإنتاج بين البلدان باعتبارها عاملاً يمكن أن يؤثر في تزامن الدورات الاقتصادية(٥١). ولهذه الغاية، تم حساب مؤشر القيمة المطلقة لكل اثنين من البلدان باستخدام الصيغة التالية:

$$\sum_{k=1}^{N} \left| S_{ki} - S_{kj} \right|$$

يشير الرمزان S_{ki} و S_{kj} إلى حصة القطاع k من الناتج المحلي الإجمالي في البلدين i و z(٥٢). وقد استمدت البيانات القطاعية من قاعدة بيانات دراسات الحسابات القومية للإسكوا باستخدام تصنيف شمل تسعة قطاعات من مستوى الرقم الأحادي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وجرى تغيير المعادلة رقم (٢) بحيث تشمل مؤشر التشابه الهيكلي إضافة إلى كثافة التجارة الثنائية باعتباره متغيراً توضيحياً لمعاملات ترابط الدورات الاقتصادية. وقُدرت المعادلة الناتجة عن ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وكان من المفاجأة أن معامل مؤشر التشابه الهيكلي لم يسجل قيمة كبيرة، مما يعني أن أوجه التشابه في هياكل الإنتاج لم تكن له أهمية، على ما يبدو، في تزامن الدورات الاقتصادية. وباستخدام مجموعة بيانات موسعة تضم أكثر من ١٠٠ بلد، اتضح باكستر وكوباريتساس أيضاً أن التشابه بين القطاعات ليس عاملاً مؤثراً قوياً في تزامن الدورات الاقتصادية(٥٣).

جيم- أثر كثافة التجارة في تزامن الدورات الاقتصادية: نتائج تجريبية

يتضمن الجدول ٤ تقديرات طريقة المربعات الصغرى العادية للعوامل المحددة لكثافة التجارة الثنائية حسب معادلة الاستقطاب رقم (٣).

---

(٥١) لمزيد من المعلومات حول هذا العامل: J. Imbs, "Trade, finance, specialization and synchronization" *The Review of Economics and Statistics* (MIT Press, 2004), pp. 723-734; and C. Calderon, A. Chong, and E. Stein, "Trade intensity and business cycle synchronization: Are developing countries any different?", Working Paper No. 478 (Inter-American Development Bank, January 2003).

(٥٢) P. Krugman, *Geography and Trade* (Leuven University Press and MIT Press, 1991).

(٥٣) M. Baxter and M. Kouparitsas, "Determinants of business cycle comovement: a robust analysis", *Journal of Monetary Economics*, 52 (2004), pp. 113-157.

الجدول ٤- تقديرات العوامل المحددة لكثافة التجارة الثنائية

	المسافة	الحدود	مجلس التعاون الخليجي
التجارة	-٠,٥٩ (-٤,٨٦)[أ]	٠,٩٥ (٤,٣٢)[أ]	٠,١٧ (٠,٨٤)

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: ترد إحصاءات الفترة الزمنية t بين قوسين. الفواصل غير مذكورة.
(أ) يكون لها مدلول عند مستوى ١ في المائة. القيمة التربيعية تساوي ٠,٤٦.

وكما هو متوقع، ترتبط المسافة الجغرافية سلباً بكثافة التجارة، ويتخذ المعامل المعني مدلولاً عند مستوى ١ في المائة. ونتيجة لذلك، تعتبر المسافة الجغرافية أداة صالحة لحساب كثافة التجارة الثنائية في العينة المعتمدة.

ويحمل المعامل المتصل بالمتغير الوهمي للحدود المؤشر الإيجابي نفسه. وهذا المعامل يعني أن الحدود المشتركة بين البلدان تزيد حجم التجارة بينها. ويكون المعامل المعني ذا مدلول عند مستوى ١ في المائة. وبناء على ذلك، استخدم متغير الحدود أداة في حساب التجارة البينية عند تقدير المعادلة رقم (٢).

ويحمل المعامل المتصل بالمتغير الوهمي لمجلس التعاون الخليجي مؤشراً إيجابياً، ولو لم يكن ذا شأن. وبقي هذا المعامل من غير مدلول حتى عندما استبعد متغير الحدود من عملية تقدير نموذج الاستقطاب. وبناء على ذلك، يبدو أن الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ليس عاملاً مؤثراً في كثافة التجارة. ولذلك لم يعتبر متغير مجلس التعاون الخليجي أداة لكثافة التجارة الثنائية في التقدير الأساسي للمعادلة رقم (٢).

ويبدو خط انحدار طريقة المربعات الصغرى العادية لمعادلة الاستقطاب متوافقاً مع البيانات، والقيمة التربيعية البالغة ٠,٤٦ أعلى منها في غالبية الدراسات ذات الصلة[٥٤].

ويعرض الجدول ٥ تقديرات المعادلة رقم (٢) المحسوبة بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين للعينة المعتمدة. وبسبب نتائج تقدير نموذج الاستقطاب، استخدم عامل المسافة الجغرافية ومتغير الحدود فقط باعتبارهما أداتين لتحديد أثر كثافة التجارة الثنائية على تزامن الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا.

الجدول ٥- تقديرات المتغير الأساسي لأثر كثافة التجارة على ترابط الدورات الاقتصادية

	كثافة التجارة
ترابط الدورات الاقتصادية	٨,٩ (١,٧٥)[أ]

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظة: المتغيران الأساسيان لكثافة التجارة هما اللوغاريثم الطبيعي للمسافة الجغرافية والمتغير الوهمي للحدود المشتركة.

ترد إحصاءات الفترة الزمنية t بين هلالين، والفواصل ليست مذكورة.
(أ) يكون لها مدلول عند مستوى ١٠ في المائة.

(٥٤) في هذا السياق تشمل الدراسات ذات الصلة: J. Frankel and A. Rose, op. cit.; and C. Calderon, A. Chong, and E. Stein, op. cit. وعلاوة على ذلك، ينتج تقدير معادلة نموذج الجاذبية الصلة نفسها عندما يستبعد المتغير الوهمي لمجلس التعاون الخليجي.

ويبيّن الجدول ٥ أن تقدير المتغير الأساسي للمعامل β الذي يحدد أثر كثافة التجارة في ترابط الدورات الاقتصادية هو مؤشر إيجابي يتخذ مدلولاً إحصائياً عند مستوى ١٠ في المائة. ويقع حجم المعامل ضمن نطاق القيم التي ذكرها فرنكل وروز في تقدير المتغيرات الأساسية في ٢٠ بلداً صناعياً(٥٥).

وتشير هذه النتيجة إلى أن ازدياد كثافة التجارة الثنائية في منطقة الإسكوا يرتبط بمزيد من التزامن في الدورات الاقتصادية(٥٦). وتتوافق النتيجة مع نتائج معظم الدراسات التي أجريت مؤخراً حول العلاقة بين الروابط التجارية وتزامن الدورات الاقتصادية(٥٧).

وفيما يتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي، وخصوصاً عملاً بنهج مناطق العملات المثلى، لهذه النتيجة تأثير هام على السياسة العامة. فإذا نجحت بلدان الإسكوا في تقوية روابط التجارة البينية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى رفع درجة تزامن الدورات الاقتصادية في المستقبل. وانطلاقاً من التوصل إلى مزيد من التزامن في الدورات الاقتصادية في المنطقة، تستطيع بلدان الإسكوا أن تنظر عندها في توثيق التعاون على مستوى سياسات الاقتصادي الكلي. ولا شك في أن الانخفاض الحالي في مستوى التجارة البينية ومدى تزامن الدورات الاقتصادية في المنطقة يعنى أن الوقت لم يحن بعد للتحرك باتجاه اعتماد عملة مشتركة. غير أن بلدان الإسكوا يمكن أن تستفيد من تعميق تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. ويتضمن الفصل الختامي عرضاً للأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها هذا التنسيق في هذه المرحلة من عملية التنمية.

---

(٥٥) J. Frankel and A. Rose, op. cit.

(٥٦) عندما يُدرج المتغير الوهمي لمجلس التعاون الخليجي باعتباره أداة إضافية في تقدير المعادلة، يتخذ المعامل β مدلولاً عند مستوى ١٢ في المائة.

(٥٧) كما أشير آنفاً، يتمثل أحد الاستثناءات في الدراسة التي أجراها لي عن اقتصادات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ورأى فيها علاقة سلبية بين المتغيرين، وبالتالي لم يوص بإنشاء اتحاد نقدي في المنطقة. Y. Lee, "Trade, international business cycles, and the optimum currency area" (Department of Economics, Southern Illinois University, February 2004).

خامساً- الخلاصة والآثار على السياسة العامة والاستنتاجات

ألف- الخلاصة

ازداد متوسط معدل النمو السنوي في منطقة الإسكوا من ٠,٣ في المائة في الثمانينات إلى ٤,٥ في المائة في التسعينات. وخلال الفترة بأكملها، كان معدّل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى منه في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وفي النصف الثاني من الثمانينات، تحسّنت الظروف الاقتصادية في منطقة الإسكوا، وتجاوزت معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدّلات المسجلة في البلدان المتوسطة الدخل. ومع أن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة شهد تقلباً شديداً في مطلع الثمانينات، أخذ يستقر منذ ذلك الحين. غير ان هذه الاتجاهات المؤاتية، من حيث النمو وانخفاض حدة التقلب خلال التسعينات، لم تؤدِ إلى زيادة كبيرة في دخل الفرد بسبب ارتفاع معدّل النمو السكاني.

وبوجه عام ازداد الاستقرار الاقتصادي الكلي كثيراً خلال العقدين الماضيين. ففي الثمانينات ومطلع التسعينات، شهدت بلدان الإسكوا، ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ارتفاعاً وتقلباً شديداً في معدّلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية. ومنذ ذلك الحين، نجحت المنطقة في ضبط معدّلات التضخم وتخفيض أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات مؤاتية للاستثمار في المنطقة.

وفيما يتعلق بسياسات أسعار الصرف، ربطت غالبية بلدان المنطقة عملاتها الوطنية بالدولار. ومع أن هذه الاستراتيجية أسهمت، بدون شك، في تثبيت بيئة الاقتصاد الكلي في المنطقة، تعاني بعض بلدان المنطقة من الآثار السلبية الناجمة عن المغالاة في قيمة عملاتها.

ورغم إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدان العربية وفقاً للجدول الزمني الموضوع في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لم تسجل التجارة البينية في منطقة الإسكوا زيادة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وتبقى حصة التجارة البينية من مجموع التجارة ضئيلة في هذه المنطقة مقارنة بما هي عليه في مناطق أخرى، منها منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وتتجه معظم الحركة التجارية في منطقة الإسكوا نحو مناطق أخرى، بحيث مثلت منطقة آسيا الشريك التجاري الأهم لمنطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٤، تلتها أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ويبين تحليل وضع الشراكة التجارية للبلدان الأحد عشر الأعضاء في الإسكوا أن مستوى التكامل الإقليمي لا يزال منخفضاً. وخلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، سجل أداء التجارة البينية في المنطقة تحسناً ضئيلا. وبينما سجل الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن زيادة كبيرة في نسبة التجارة البينية من مجموع التجارة، بقيت النسبة إما في حالة ركود أو انخفاض في سائر بلدان الإسكوا. ويعزى ذلك، في جزء منه، إلى أن تحسّن التجارة الدولية في بلدان عديدة جرى بإيقاع أسرع من تحسن التجارة البينية، وذلك على أثر جهود دؤوبة للاندماج في الاقتصاد العالمي، ترسخت في مجموعة من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان العربية حواجز ضخمة تعرقل التعاون والتكامل التجاريين، والأهم منها التشابه في الهياكل الاقتصادية والفرق في هياكل الطلب بين البلدان الأعضاء؛ وضعف الالتزام

بالاتفاقات الإقليمية؛ وشدة الاعتماد على الضرائب التجارية في بعض البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون. ويضاف إلى ذلك أن الانشطة الاقتصادية والتجارية في المنطقة شديدة التأثر بالاضطرابات السياسية.

وجرى تقييم مستوى تزامن الدورات الاقتصادية بتحليل السلاسل الزمنية الأصلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى عنصر نمو طويل الأجل وعنصر نمو دوري. وتظهر معاملات الترابط الثنائي المحسوبة أن حركة الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا تتسم بقلة التزامن وعدم التجانس. وهذه النتيجة تبين أهمية الصدمات الخاصة بالبلدان وكذلك ضعف التكامل الاقتصادي في المنطقة، مما يحد من تداعيات هذه الصدمات على بلدان أخرى في المنطقة.

وعلى الرغم من عدم وجود نمط عام واضح المعالم، تشير المعاملات المحسوبة لترابط الدورات الاقتصادية إلى وجود روابط هامة عديدة بين بلدان الإسكوا. ففي المقام الأول يبدو أن هناك تزامناً في حركة الدورات الاقتصادية بين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وتظهر دورة الأعمال في مصر ارتباطاً سلبياً مع الدورات الاقتصادية في هذه البلدان الثلاثة من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بينما تظهر ارتباطاً إيجابياً مع الدورات الاقتصادية في ثلاثة من بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، تبدو الدورات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن على ارتباط إيجابي. وعلى نقيض ذلك، لا تظهر سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي أي ارتباط إيجابي ذا شأن.

وهكذ لا تشكل كثافة التجارة البينية في منطقة الإسكوا ولا درجة تزامن الدورات الاقتصادية فيها حافزاً يحث على التنسيق الكلي بين بلدان الإسكوا.

والتقلب الاقتصادي الكلي يحتمل أن يشكل حاجزاً أمام أي بلد ينشد جني الفوائد الكاملة من التكامل التجاري. ولذلك يطرح انعدام التزامن الاقتصادي الكلي بين بلدان الإسكوا أسئلة حول تصميم سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة للتحكم بالتقلب. ويدور السؤال الأبرز حول ما إذا كانت بلدان الإسكوا تستطيع أن تحقق مكاسب من اعتماد عملة مشتركة وسياسة ضريبية وتجارية مشتركة.

ويتوقع أن تنشئ بلدان مجلس التعاون الخليجي اتحاداً نقدياً بحلول عام ٢٠١٠. ولذلك يمكن أن تكون أوجه الاختلاف في الدورات الاقتصادية بين تلك البلدان مصدر قلق لصانعي السياسات. غير أن هذه الشواغل قد تفتقر إلى مبرر نظراً إلى أن معايير مناطق العملات المثلى تتخذ طابعاً ذاتياً. وهو أن الدورات الاقتصادية في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي يمكن أن تتقارب بعد أن تعتمد البلدان عملة مشتركة في عام ٢٠١٠[٥٨]. وهذا ما تثبته نتائج الاقتصاد القياسي المستخلصة في هذه الدراسة من تحليل آثار التجارة على ترابط الدورات الاقتصادية بين بلدان الإسكوا.

وتبدو درجة تزامن الدورات الاقتصادية مرتبطة بكثافة التجارة، وغير مرتبطة بالهيكل الاقتصادي. ومن هذا المنطق، تبدو المكاسب المتوقعة من تزامن الدورات الاقتصادية من خلال توسيع نطاق التجارة

---

(٥٨) أظهرت دراسات مختلفة سابقة أن تنفيذ الاتحاد النقدي يمكن أن يحقق تغيرات هيكلية تسهل التكامل وتكثف التزامن في الدورات الاقتصادية.

الإقليمية في المستقبل معقولة جداً. غير أن هذه النتائج تشير، على ما يبدو، إلى أن كثافة التجارة تؤدي إلى توثيق ترابط الدورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. وهذه المحصلة تزوّد صانعي السياسات بأدلة هامة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونظراً إلى أن إنشاء اتحاد نقدي يمكن أن يزيد حجم التجارة البينية لصالح البلدان الأعضاء، يمكن استيفاء المعايير العامة لتزامن الدورات الاقتصادية من أجل الانضمام إلى اتحاد نقدي في المستقبل عقب إنشاء الاتحاد النقدي إن لم يكن قبله.

وتظهر الأدلة التي تتضمنها هذه الدراسة أن مجموعة كبيرة من التقلبات الذاتية لا تزال قائمة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وإزاء انخفاض مستويات التجارة البينية وتباين مراحل التنمية بين مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتوقع أن تتباين فعالية سياسات الاقتصاد الكلي بين هاتين المجموعتين من البلدان. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي المضي في التكامل الاقتصادي إلى فتح الباب أمام نشوء أشكال طموحة من الترابط على صعيد السياسات في الأجل الطويل، منها الاتحاد النقدي. وفي المستقبل القريب، يلزم اتخاذ إجراءات مختلفة على صعيد السياستين النقدية والمالية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بهدف التحكم بالتقلب الاقتصادي الكلي في هذه البلدان. ويكمن التحدي الرئيسي على هذا الصعيد في تحسين المؤسسات النقدية والمالية، وبالتالي تعزيز إمكانية اعتماد سياسة للاقتصاد الكلي أكثر فعالية وأوسع نطاقاً في مواجهة التقلبات الدورية. غير أن هذا لا يعني أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا تستطيع الاستفادة من بعض أشكال التنسيق على صعيد سياسة الاقتصاد الكلي.

باء- الآثار على السياسة العامة

ليست منطقة الإسكوا على قدر وافٍ من التكامل، إلا أنها تتسم بقدر من الترابط. ولذلك يثير التحدي الذي يطرحه التكامل مسائل تختلف كثيراً عن المسائل التي تثيرها عمليات التكامل في مناطق أخرى. وعند بحث موضوع التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا، ينبغي الانطلاق من الطرح القائل بأن التكامل هو خيار صائب. وانطلاقاً من هذا الأساس، ينتقل محور القضية إلى كيفية تحقيق هذا التكامل على النحو الأمثل. وفي هذا السياق، تشكل نظرية مناطق العملات المثلى نقطة مرجعية فحسب، يلزم أخذها في الحسبان عند بحث القضية.

وكما ورد في مقدمة هذه الدراسة، توضح نظرية مناطق العملات المثلى مجموعة من الشروط التي ينبغي استيفاؤها لضمان سهولة التحوّل إلى الاتحاد النقدي. وفي وضع يفتقر إلى المرونة على صعيد الأسعار والأجور، يمكن أن يكون إنشاء اتحاد نقدي أو تثبيت سعر الصرف مكلفاً ما لم تعتمد آلية بديلة للتكيّف الاقتصادي الكلي. وهذه هي حالة الاتحاد حيث يكون دور سياسة سعر الصرف محدوداً بفعل اشتراك أعضاء الاتحاد في تحديد السياسة. ولذلك يُستحسن إنشاء اتحاد نقدي بين البلدان التي تتسم بنمط متشابه من الديناميات الاقتصادية إزاء سائر بلدان العالم. والبلدان التي تشهد مستويات متدنية في التجارة البينية وتتحرك في مسارات متوازية إزاء مناطق أخرى من العالم هي بأهمية كبار الشركاء التجاريين في عضوية الاتحاد النقدي(٥٩).

(٥٩) K. Matsaseng and N. Viegi, "African economic integration: Is a common currency a necessary condition?" (University of Natal, South Africa, 2005).

وبالنسبة إلى تلك البلدان، تكمن المسألة في تحديد وتحليل الفوائد والظروف الخاصة المنبثقة من إنشاء اتحاد نقدي. وتقترح الكتابات حول هذا الموضوع أن العملة المشتركة يمكن أن تكون أداة قوية للتكامل الاقتصادي نتيجة لأثرها على تقارب دورات التجارة والأعمال. وتشير الأدلة القائمة إلى أن اعتماد عملة مشتركة يحدث أثراً إيجابياً هاماً في التجارة. وهذه النتائج تؤيد الفرضية القائلة بأن الآثار المفيدة للاتحاد النقدي تنجم عن تعزيز التجارة.

وترتكز كل عملية تؤدي إلى التكامل الإقليمي على القرار الذي تتخذه البلدان الأعضاء بشأن التوصل إلى مقاصد وأهداف مشتركة بتطبيق سياسات وأدوات إقليمية مشتركة(٦٠). فإذا اختارت البلدان عدم تنسيق سياساتها، فقد تكون في حالة منافسة دائمة، ولا سيما مثلاً بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، يؤدي رفع مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والمؤسسية إلى خلق أسواق أكبر تزيد وفورات الحجم، وتقلل تكاليف المعاملات، وتعزز شفافية النظام الاقتصادي. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدّلات الاستثمار مما يؤثر إيجاباً على النمو. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتعاون الأعضاء بهدف تقليل الفوارق في بعض مجالات السياسات والقواعد والأنظمة.

وتحدد الأدبيات ثلاث فئات للتعاون على صعيد السياسات، ينطوي كل منها على مستوى معين من الالتزام والترابط بين البلدان الأعضاء(٦١). ويعني تنسيق السياسات اختيار الأعضاء لأهداف وقواعد مشتركة، منها مثلاً، عملة مشتركة، واتفاقات لإعادة توزيع الضرائب، أو قواعد للضرائب(٦٢). وبناء على ذلك، توضع السياسات الوطنية وتطبّق على ضوء سياسات وأهداف الأعضاء الآخرين في الاتحاد.

ومع أن من الممكن التنسيق بمرونة وبشكل غير نظامي لتلبية المصالح الوطنية، لا يمت الاتجاه إلى هذا النوع من التنسيق بصلة مباشرة إلى مستوى تزامن الدورات الاقتصادية. والأهم من ذلك أن التنسيق غير الموثق باتفاقات ملزمة تضطلع السلطات بالمسؤولية عنها وتتولى المؤسسات تنفيذها، قد لا يحظى بالمصداقية والفعالية(٦٣). ومن الأشكال المرنة لتنسيق السياسات التقارب والتواؤم. فالتقارب في السياسات يعني وضع بعض المعايير التي يجب على كل بلد عضو التقيد بها في محاولة لتقليل الفوارق في الأهداف الوطنية في مجالات مثل البطالة، والتضخم، والتنمية الاقتصادية. وتواؤم السياسات يعني أن تعتمد البلدان الأعضاء مجموعة من المعايير بهدف تضييق هامش اعتماد سياسات استنسابية تتضارب مع مصالح الاتحاد، وبالتالي تعزيز درجات التقارب في القرارات والسياسات الاقتصادية.

١- حجج تؤيد تنسيق السياسات

يرتكز تنسيق السياسات على نوعين من الحجج، الحجة الاقتصادية والحجة السياسية. ففي سياق الحجة الاقتصادية، يؤدي تنسيق سياسة التثبيت إلى رفع مستوى الرفاه إذا تسربت التقلّبات الدورية عبر

---

(٦٠) A. Hoste, "Macropolicy coordination within Mercosur: What role for international organizations?", which was presented to the Postgraduates in Latin American Studies (PILAS) Annual Conference (Hull, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 4-5 December 1999).

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) في هذا السياق يعتبر ميثاق الاتحاد الأوروبي للاستقرار مثالاً هاماً على القواعد المالية الراسخة القائمة.

(٦٣) B. Eichengreen, "What macroeconomic measures are needed for free trade to flourish in the Western hemisphere?", which was presented to the Conference on Integrating the Americas (Washington, 21-22 November 2002).

الاقتصادات. وعلاوة على ذلك، بإمكان البلدان التي تتسم بتاريخ من ضعف المصداقية على صعيد السياسة العامة، أن تستمد مصداقية أكبر من البلد الأقوى في الاتحاد.

والتوحيد النقدي بين البلدان المعنية هو الشكل المتقدم للتنسيق. وهذا التوحيد يمكن أن يأتي على شكل اتحاد نقدي على غرار الوحدة النقدية الأوروبية، أو عن طريق اعتماد بلد ما من جانب واحد عملة بلد رئيسي.

وتنطوي العملة المشتركة على مزايا عديدة. وتنبثق المكاسب التي يحققها الاتحاد النقدي على صعيد زيادة الكفاءة من ثلاثة مصادر مختلفة. يرتكز المصدر الأول على أن إزالة عدم اليقين حيال سعر الصرف يقلل تكاليف المعاملات على المعنيين بالتجارة. فمن جهة، يؤدي استقرار سعر الصرف إلى تخفيض تكاليف التأمين ضد المخاطر التي يطرحها سعر الصرف. وهذا المكسب يتخذ أهمية أكبر إذا كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً (زيادة حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي)، حتى ولو لم يتغير مستوى التجارة العام. ومن جهة أخرى، تزيل العملة المشتركة تكاليف المعاملات التي يتكبدها المعنيون عندما تستلزم معاملات التجارة والاستثمار تحويل العملات.

والميزة الثانية لتثبيت سعر الصرف هي أن هذا التثبيت يساعد في تثبيت مستوى الأسعار. ويكبر حجم هذه الفوائد أيضاً عندما يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا. والميزة الثالثة تتصل بمسار النمو الطويل الأجل. فالاتحاد النقدي يمكن أن يؤدي تحديداً إلى زيادة الانفتاح التجاري، والانفتاح التجاري يمكن أن يزيد الدخل الحقيقي. وتظهر نتائج فرنكل وروز أن العضوية في اتحاد نقدي نموذجي تزيد نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي(٦٤).

وكما يحقق الاتحاد النقدي فوائد، تترتب على فقدان الاستقلالية النقدية تكاليف. ويتأثر حجم هذه الخسارة بعاملين رئيسيين هما: (أ) درجة تزامن الدورات الاقتصادية في البلدان الأعضاء؛ (ب) قدرة البلد على التكيف مع الصدمات الذاتية في غياب سياسة نقدية وطنية مستقلة، عن طريق اعتماد آليات بديلة منها مرونة الأسعار والأجور، وحركة الأيدي العاملة على الصعيد الدولي، واتفاقات السياسات المالية المتعلقة بإعادة التوزيع بين الأعضاء المحتملين في الاتحاد. غير أن هذه المساوئ يمكن تقليصها باعتماد المرونة في الأسعار والأجور. وإضافة إلى ذلك، تتيح حركة سوق العمل للبلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي امتصاص الصدمات غير المتماثلة(٦٥).

وفي سياق الحجج التي تساق دعماً لتعزيز تنسيق السياسات أيضاً الحجة السياسية(٦٦). فتعزيز تنسيق السياسات يسهل عملية التكامل الاقتصادي. والخطوة الأكثر منطقية على هذا الصعيد هي اعتماد سياسات مشتركة، باعتبارها جزءاً من عملية طويلة الأجل لتكثيف التكامل الاقتصادي، شأن العملية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حالياً. ففي إطار معاهدة ماستريخت الخاصة بالوحدة الاقتصادية والنقدية، كان تقارب السياسات بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خطوة منطقية نحو الوحدة النقدية، بينما كان في الوقت

---

(٦٤) J. Frankel and A. Rose, op. cit.

(٦٥) T.K. Jayaraman, "Dollarisation of the South Pacific Island Countries: results of a preliminary study" (University of the South Pacific, February 2005), pp. 197-227.

(٦٦) D. Lederman, W. Maloney and L. Serven, "Lessons from NAFTA for Latin America and the Caribbean countries: A summary of research findings" (the World Bank, 2003).

ذاته خطوة أخرى نحو تحقيق التكامل السياسي والمؤسسي في أوروبا[٦٧]. وإضافة إلى ذلك، يعزز رفع مستوى تنسيق السياسات موقف المنطقة التفاوضي في المفاوضات الدولية، بما في ذلك مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٢- الآثار على السياسة العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي

تظهر النتائج التجريبية المتصلة بتزامن الدورات الاقتصادية أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تستوفي على الأرجح معايير مناطق العملات المثلى. غير أن الحجة التي تساق تأييداً للمباشرة بإنشاء الاتحاد النقدي وإنشائه في عام ٢٠١٠ هي إمكانية استيفاء هذه المعايير لاحقا. فباعتماد عملة مشتركة، تكتسب بلدان مجلس التعاون الخليجي القدرة على تعزيز التجارة البينية، وبالتالي على تعزيز تزامن الدورات الاقتصادية. ومع تعزيز تنسيق السياسات، يؤدي ازدياد التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة مزايا العملة المشتركة، بينما يؤدي تعزيز التزامن إلى تقليص مساوئ هذه العملة المشتركة[٦٨]. وقد تستطيع بلدان مجلس التعاون الخليجي استيفاء المعايير بعد إنشاء الاتحاد النقدي، ولو لم تستوفها قبل إنشاء الاتحاد. وتتسم هذه الحجة بأهمية بالغة بالنسبة إلى البحرين وعُمان، حيث أظهرت الدورات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين نمطاً مختلفاً تماماً عن النمط الذي شهدته الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي حالياً بروابط موسعة في التجارة والتمويل والاستثمار. وبالنظر إلى الملامح المشتركة التي تتسم بها هذه الاقتصادات من حيث التباينات الدورية، وتثبيت أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، تبدو التكاليف التي يحتمل أن تترتب على التخلي عن الاستقلالية في السياسة العامة منخفضة، ومن الأرجح أن تعوضها الفوائد التي يحتمل أن تتحقق من الاتحاد النقدي الوشيك الحدوث في عام ٢٠١٠. وبما أن حصة كبيرة من تجارة مجلس التعاون الخليجي تتجه إلى بلدان في آسيا وأوروبا، من الضروري أن تنظر هذه البلدان في ربط عملتها المشتركة بسلة عملات بدلاً من ربطها بالدولار فقط.

٣- الآثار على السياسة العامة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

تظهر النتائج التجريبية عدم وجود نمط واضح لتزامن الدورات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبين تلك البلدان وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وباستثناء الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، يعتبر مستوى التجارة البينية منخفضاً في المنطقة والصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى هي السبب الرئيسي للتقلّبات على صعيد الاقتصاد الكلي.

وعلى ضوء التزامن الاقتصادي الكلي في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتمحور السؤال حول قدرة هذه البلدان على الاستفادة من تنسيق سياساتها واعتماد السياسات الاقتصادية نفسها المعتمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع أن التطوّرات التي تشهدها اقتصادات بلدان مجلس التعاون

---

(٦٧) لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين التكامل السياسي وتكامل السياسات انظر: B. Eichengreen, "On the links between monetary and political integration", Paper C96-077 (Institute of Business and Economic Research, Center for International and Development Economics Research, 1996).

(٦٨) J. Frankel, "Real convergence and Euro adoption in Central and Eastern Europe: trade and business cycle correlations as endogenous criteria for joining EMU" (2004), which was presented at the Conference on Euro Adoption in the Accession Countries – Opportunities and Challenges, (Prague, 2-3 February 2004).

الخليجي تفسر بعض التباينات التي تشهدها المتغيّرات الاقتصادية الكلية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يبقى حجم الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى ذات دور كبير في تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الوطني. وبوجه عام، يبدو أن لا أساس متين لتنسيق السياسات فيما بين تلك البلدان أو مع الاتحاد النقدي المقبل لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

ومع أن حدة الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى قد تخف مع تعميق التكامل الاقتصادي، يبدو من غير المناسب ومن غير الواقعي حالياً اقتراح قيام اتحاد نقدي بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وحدها أو بينها وبين الاتحاد النقدي الذي من المقرر إنشاؤه بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالتكاليف التي تترتب على فقدان استقلالية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً على أثر تنسيق سياساتها، تبدد المكاسب التي يمكن أن تتحقق على صعيد استقرار السياسات ومصداقيتها. وعلاوة على ذلك، ليس من الممكن إجراء تنسيق فعال للسياسات في الوقت الحاضر بسبب الافتقار إلى الأنظمة والآليات اللازمة للاشتراك في صياغة السياسات وتنفيذها، والفوارق الكبيرة في حجم الثروات والاقتصادات بين بلدان الإسكوا.

وعلاوة على ذلك، تفتقر غالبية بلدان الإسكوا إلى آليات للتكيف مع السوق، ومنها مرونة الأسعار والأجور. وفي هذا السياق، لا تتيح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للأيدي العاملة حركة مفتوحة ومتحررة من أي قيود، ولا الخطط اللازمة لتحويل الضرائب بهدف مساعدة هذه البلدان في التكيف مع الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى والتعويض عن فقدان سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية السيادية.

ومن العوائق الهامة على هذا الصعيد أيضاً الفوارق الكبيرة التي تشهدها منطقة الإسكوا في الظروف الاقتصادية الكلية وفي مستويات التطوير المؤسسي. وفي سياق الظروف الحالية، يتمحور السؤال حول مدى استعداد بلدان الإسكوا لمزيد من التنسيق على صيعد السياسات[٦٩]. فتنوع الظروف الاقتصادية السائدة في بلدان الإسكوا يجعل من الأهمية التركيز على التحديات الخاصة التي تواجهها فرادى البلدان. وبينما يبدي عدد من بلدان الإسكوا مؤشرات قوية في النشاط الاقتصادي، لا تزال بلدان أخرى في مراحل متأخرة في التنمية، ولا يزال عليها أن تتصدى لمشاكل مثل الفقر وضعف التنمية الاجتماعية وعدم نضوج الأسواق المالية[٧٠]. وتبين هذه الوقائع أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا تستوفي معايير مناطق العملات المثلى لتوحيد العملة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٤- خيارات تعزيز تنسيق السياسات في منطقة الإسكوا

يتوقع أن تتباين سياسات التثبيت الاقتصادي الكلي بين اقتصاد وآخر في منطقة الإسكوا لأسباب عديدة. ففيما يتعلق بالسياسة النقدية، تبين أن البلدان التي تعاني من عدم تطوّر الأسواق المالية وانخفاض مستويات الاعتمادات المحلية للقطاع الخاص، تملك آليات لتحديد أسعار الفائدة وتحويل الاعتمادات، هي أقل فعالية من الآليات المعتمدة في البلدان التي تضم أسواقاً مالية متطورة[٧١].

---

(٦٩) تطرح المسألة نفسها بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية انظر: D. Lederman, W. Maloney and L. Serven, "Lessons from NAFTA for Latin America and the Caribbean countries: A summary of research findings" (the World Bank, 2003).

(٧٠) لمزيد من المعلومات عن التطوّر المالي في منطقة الإسكوا انظر: ESCWA, "Economic trends and impacts, banking sector lending behavior and efficiency in selected ESCWA member countries (E/ESCWA/EAD/2005/7).

(٧١) D. Lederman, W. Maloney and L. Serven, op. cit.

وفيما يتعلق بالسياسة الضريبية، يخضع مدى تطبيق سياسات ضريبية مضادة للتقلبات الدورية لعاملين هما:

(أ) انعدام مصداقية السياسات: نتيجة لتجربة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من حيث حجم العجز في الميزانية، والدين العام، ومشاكل ميزان المدفوعات، يميل المشاركون في الأسواق المالية إلى التشكيك في فعالية أدوات التثبيت المالي التلقائي في فترات الركود. والسبب هو أن هذه الأدوات قد تؤدي إلى استمرار تزايد عجز الميزانية وتدهور ملاءة القطاع العام بدلاً من أن تكون مجرد أدوات تكييف مؤقتة لمواجهة التقلبات الدورية؛

(ب) عدم كفاية تحصيل الضرائب: يغلب عدم استقرار الإيرادات المحققة من تحصيل الضرائب في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما إذا كانت هذه الإيرادات تستمد من قطاعات مثل السياحة، أو تعتمد على صادرات النفط المتقلبة. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إجراءات ضريبية تخضع للتقلبات الدورية، مما يزيد التقلبات الاقتصادية الكلية بدلاً من أن يخففها. ولذلك يتطلب تحقيق وضع ضريبي قوي من هذه البلدان تنفيذ سياسات سليمة على الصعيد الاقتصادي الكلي، بما في ذلك تحسين إدارة تحصيل الضرائب واعتماد نظم ضريبية حديثة، وبالتالي توسيع قاعدة الإيرادات ويعوّض عن الدخل المفقود على أثر تدهور العائدات الجمركية نتيجة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومع أن الإبقاء على سياسات ضريبية حذرة يمكن أن يعزّز المصداقية عبر الزمن، يمكن أن تزداد المصداقية من العمل صراحة على اعتماد أهداف ترتكز على مبدأ التصحيح الدوري. وهذا يتطلب سلوكاً ضريبياً يخضع لضوابط في الأوقات المؤاتية وبناء مدخرات احتياطية بهدف ترك هامش لعجز الميزانية خلال فترات الركود وفي حال وقوع الصدمات الخارجية. ومن الضروري ضبط الإنفاق العام وعجز الميزانية لإفساح المجال أمام مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، ولا سيما في ظل ارتفاع مستويات الدين العام في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مثل الأردن ولبنان.

غير أن هذا لا يعني أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا يسعها الاستفادة من أشكال معينة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. فهناك تحديداً ستة أنواع من السياسات الاقتصادية الكلية التي لا بدّ من وضعها في الاعتبار لتحسين تنسيق السياسات في منطقة الإسكوا. وفيما يلي عرض موجز لها.

(أ) <u>تنسيق السياسات التجارية</u>

اتخذت التجارة بين بلدان الإسكوا وشركاء من خارج المنطقة في الماضي منحى هاماً ومندمجاً في السياق العالمي. غير أن من الضروري تكثيف التجارة البينية من خلال المضي في تحرير التجارة في جو من التحرر والانفتاح الإقليمي. فعلى بلدان الإسكوا أن تلغي جميع الحواجز التي لا تزال تعرقل تكثيف التجارة داخل المنطقة.

وبينما تشكل الاتفاقات التجارية التي أبرمت في إطاري منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي خطوة في الاتجاه الصحيح، لا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود لتشجيع التدفقات التجارية داخل المنطقة وتعزيزها. فبوجه عام ألغيت بعض التعريفات الجمركية بين أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غير أن حواجز غير جمركية لا تزال تعرقل تكثيف التجارة. وعلاوة على ذلك، يجب على بلدان المنطقة تسوية مسألة الإعفاءات من إلغاء الرسوم الجمركية، التي تشكل عائقاً أساسياً أمام مسيرة التكامل التجاري الإقليمي.

وتشكل سياسة التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا مع مناطق أخرى مجالاً آخر من مجالات السياسة العامة التي يجب معالجتها على مستوى المنطقة. وذلك لأن الجهود المتضافرة تعزز موقف بلدان الإسكوا وتأثيرها في المحافل الدولية، ولا سيما في جولات المفاوضات التي ستنطلق في المستقبل في إطار منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي.

(ب) تنسيق السياسات النقدية وسياسات التمويل

تفتقر القطاعات المالية في عدد كبير من بلدان الإسكوا إلى التطور وتضم في الغالب أنشطة مصرفية تقليدية(٧٢). ونتيجة لذلك، يعاني القطاع المالي من الاعتماد الشديد على الدين الخارجي الذي يتسم بشدة التقلب وارتفاع الكلفة، وهذا الدين سريع التأثر بالصدمات الخارجية وبمخاطر هروب رؤوس الأموال. وفي هذا السياق، يستحسن تطوير سوق إقليمية للسندات، من خلال تعزيز الأسواق المحلية، وذلك لسندات الحكومات والشركات على السواء. وبإمكان هذه السوق أن تسهل إعادة تدوير فوائض المدّخرات المحلية في منطقة الإسكوا، بدلاً من إيداعها خارج المنطقة، كما بإمكانها أن تقلل اعتماد البلدان على الدين الشديد التقلب والقصير الأجل، فتخفف بالتالي من حدة الأزمات المالية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تعمل بلدان الإسكوا على تحسين تنسيق سياساتها المالية بهدف اكتساب المزيد من الفعالية في معالجة الاختلالات المالية والنقدية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز التكامل المالي الإقليمي. فتكامل سوق رؤوس الأموال في منطقة الإسكوا، مثلاً، يمكن أن يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في المنطقة وأن يساعد بالتالي البلدان المثقلة بمبالغ ضخمة من الديون. ومن شأن إقامة سوق أوسع نطاقاً وأكثر تكاملاً أن تحقق تحديداً ما يلي: (أ) تخفيض التكاليف الضخمة المترتبة على حزمة الدين العام المتراكم؛ (ب) تخفيض تكاليف جمع رأس المال مما يتيح للشركات في المنطقة الاعتماد أكثر فأكثر على السوق المحلية للحصول على الموارد الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على السوق العالمية؛ (ج) تخفيض كلفة جمع رأس المال مما يزيد معدلي الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي(٧٣).

(ج) تنسيق سياسات سعر الصرف

من المسلم به عموماً أن استقرار السياسة النقدية ضروري لكل بلد يرغب في تهيئة بيئة مستقرة للتجارة والإيحاء بالثقة للمستثمرين. وهذا يتطلب من السلطات النقدية العمل على تثبيت أسعار الصرف وتخفيف التناغم بينها(٧٤).

وعلى الرغم من ضرورة تخفيف التناغم في أسعار الصرف، يبدو أن تنسيق السياسات ذات الصلة في منطقة الإسكوا عملية ستتطلب الكثير من الوقت. فالبلدان الأعضاء تعتمد حالياً سياسات مختلفة لسعر الصرف، مما يعوق الجهود الرامية إلى تنسيق هذه السياسات. وبينما تعتمد مصر، مثلاً، سعر صرف عائم

---

(٧٢) انظر: ESCWA, "Economic trends and impacts, banking sector lending behavior and efficiency in selected ESCWA member countries (E/ESCWA/EAD/2005/7).

(٧٣) للاطلاع على لمحة عامة عن أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسكوا، والتحديات والفرص التي تنتج من الربط بين هذه الأسواق، انظر: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، "استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل في منطقة الإسكوا"، (E/ESCWA/GRID/2003/37).

(٧٤) في سياق منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أثيرت هذه المسألة في: A. Hoste, "Macropolicy coordination within Mercosur: What role for international organizations?", which was presented to the Postgraduates in Latin American Studies (PILAS) Annual Conference (Hull, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 4-5 December 1999).

ومتحرر، تعتمد غيرها من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار. ويبدو أن ربط سعر الصرف بسلة من العملات أنسب من ربطها بالدولار فقط، ولا سيما في بلدان الإسكوا التي ترتبط بعلاقات تجارية هامة مع بلدان من آسيا وأوروبا.

وفي جميع الحالات، يجب على البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت، أن تنفذ تدابير للوقاية من الأزمات، عن طريق ممارسة الضوابط الضريبية، والتحكم بمستويات الدين والاحتياطيات الأجنبية، وتجنب ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي. وربما يصبح بمقدور منطقة الإسكوا أن تعتمد عملة مشتركة، ما إن تحسّن هيكلها المالي والنقدي، وبعد أن تصبح أكثر اندماجاً في أسواق رأس المال العالمية.

(د) تنسيق السياسات المالية

يمكن أن تستفيد منطقة الإسكوا في تنسيق السياسات المالية من تجارب البلدان المجاورة وأن تكيف التجارب الناجحة منها لتحسين الكفاءة. وإضافة إلى ذلك، يحدث استقرار الميزانية وتوازنها أثراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية الوطنية. ومن شأن التنسيق على هذا الصعيد أن يساهم في تعزيز الاتجاه نحو السوق المشتركة لا سيما عندما تطبق القوانين المالية المشابهة في مختلف أنحاء المنطقة[٧٥].

ومن أشكال التنسيق على هذا الصعيد، وضع آلية لإعادة توزيع الضرائب، ولا سيما لصالح البلدان التي تعاني من مشاكل الدين العام. ولعل هذا النوع من التنسيق ضروري إذ تعاني بلدان عديدة من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من أوضاع مالية صعبة، وحالات عجز مالي مزمن، ومشاكل في ميزان المدفوعات. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون إنشاء مؤسسة إقليمية تعنى بالشؤون المالية وتتيح لصانعي السياسات تنفيذ هذه القواعد والامتثال لها خطوة إضافية نحو التقارب الاقتصادي الكلي.

(هـ) تنسيق السياسات الإنمائية

تتسم مشاريع إنمائية عديدة ببعد إقليمي، ولا سيما تلك المرتبطة بتحسين البنية التحتية وشبكات النقل. ولذلك يجب على صانعي السياسات التركيز على هذه المشاريع، نظراً لمساهمتها في تكثيف التجارة البينية وتعزيز التكامل الإقليمي.

ومن أوجه تنسيق السياسات الإنمائية أيضاً إنشاء صندوق للتنمية يستهدف دعم أقل البلدان نمواً في منطقة الإسكوا، وتخفيف حدة الفقر، وتشجيع أنشطة التنمية الاجتماعية. ويتوقع أن يساهم ذلك في تحسين المستوى المعيشي لهذه البلدان وتضييق الفوارق الكبيرة في الدخل بين مختلف بلدان المنطقة.

(و) تنسيق سياسات العمل

من الضروري أن تنسق بلدان الإسكوا سياسات العمل فيها بهدف التوصل إلى تحرير حركة الأيدي العاملة في مختلف أنحاء المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك بإزالة جميع الحواجز التي تعرقل حرية حركة اليد العاملة الوطنية وتليين القوانين المعنية بالهجرة. وهذه السياسة تحدث أثراً إيجابياً في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومنها البطالة والفقر، وتمثل خطوة نحو تحوّل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى سوق مشتركة.

---

(٧٥) المرجع نفسه.

جيم- الاستنتاجات

تظهر نتائج الاقتصاد القياسي المستخلصة في هذه الدراسة أن درجة تزامن الدورات الاقتصادية ترتبط، على ما يبدو، بكثافة التجارة. وتشير هذه النتائج إلى أن كثافة التجارة تؤدي إلى تعميق ترابط الدورات الاقتصادية. ولعل هذه النتيجة تكتسب أهمية بالنسبة إلى صانعي السياسات، ولا سيما في مجلس التعاون الخليجي. وبما أن إنشاء اتحاد نقدي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين أعضاء الاتحاد، يمكن استيفاء المعايير العامة المتصلة بتزامن الدورات الاقتصادية للانضمام إلى الاتحاد النقدي في المستقبل، وتحقيقها في مرحلة تلي إنشاء الاتحاد، إن لم تتحقق قبل إنشائه.

وفي الوقت ذاته، تبقى مخاطر الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى ماثلة بقوة. فبالإمكان توقع ازدياد التجارة البينية في منطقة الإسكوا على أثر التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومع تعميق الروابط التجارية، يمكن أن يتعمق تزامن الدورات الاقتصادية أيضاً. غير أن التحوّل في الشراكة التجارية والتزامن سيتوسع مع الوقت. والسبب في ذلك هو أن آثار الانضمام إلى اتفاق للتجارة الحرة أو سوق مشتركة تتطوّر تدريجياً[٧٦].

ونتيجة لذلك، لعل الاستراتيجية المثلى لمجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تكون في الانتظار بضعة أعوام بعد إنشاء اتحاد نقدي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، قبل أن تدخل في أي شكل من أشكال التنسيق مع تلك البلدان. ويتوقع أن تمضي عملية التكامل قدماً مع الزمن. وفي مرحلة لاحقة يكون التقارب الاقتصادي قد بلغ مستوى كافياً لتخفيف حدة الصدمات التي تلحق ببلدان دون أخرى ومخاطر انتقالها. وثمة سبب آخر يبرر الانتظار، هو إمكانية استخلاص الدروس من بلدان مجلس التعاون الخليجي عندما تعتمد عملتها المشتركة في عام ٢٠١٠.

وفرضاً أن الاتحاد النقدي هو الهدف النهائي لمنطقة الإسكوا، يبقى التحدي الرئيسي الطويل الأجل في ضمان تحقيق مستوى واقعي من التقارب الاقتصادي الكلي بين اقتصادات المنطقة. ونتيجة لذلك، يجب على المنطقة أن تلتزم بتكثيف التكامل الإقليمي وأن تتفق على آلية لتنفيذ هذا الالتزام. وهذا يتيح تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في المستقبل، الذي هو عنصر لا غنى عنه في تحقيق التقارب الإقليمي. ويستخلص من ذلك أن فعالية تنسيق السياسات في المنطقة تتطلب أولاً التزاماً سياسياً من جميع بلدان الإسكوا بمجموعة من المقاصد والأهداف المشتركة على صعيد السياسات.

ومن الأهمية التشديد على أن لا تناقض بين الاستراتيجية الطويلة الأجل التي تؤدي إلى تقوية العملات الوطنية وتلك التي تؤدي إلى إنشاء الاتحاد النقدي[٧٧]، والمتطلبات على قدر كبير من التجانس. فكلاهما يتطلب سلامة في الوضع المالي، وثباتاً وتيقظاً في الأنظمة، وإشرافاً على النظام المالي، ومرونة في أسواق العمل. وبغض النظر عن القرار النهائي المتعلق بمدى تنسيق السياسات، لا بد من التطابق في جدول الأعمال.

---

(٧٦) J. Frankel, "Real convergence and Euro adoption in Central and Eastern Europe: trade and business cycle correlations as endogenous criteria for joining EMU" (2004), which was presented at the Conference on Euro Adoption in the Accession Countries – Opportunities and Challenges, (Prague, 2-3 February 2004).

(٧٧) أوضح ذلك في حالة أمريكا اللاتينية والكاريبي في: D. Lederman, W. Maloney and L. Serven, op. cit.; and E. Hochreiter, K. Schmidt-Hebbel and G. Winckler, "Monetary union: European lessons, Latin American prospects", Working Paper No. 167 (Central Bank of Chile, July 2002).